وزارة التعليـــــم العـــالـــي والبحـــث العلمـــي

جامعة الشاذلي بن جديد– الطارف–

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:

السنة الجامعية: 2023/ 2024

قســـم: العلوم الاقتصادية.

مذكـرة مقدمـة في إطـار متطلبات نيـل شهـادة المـاستر

تحـت عنــوان:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق إنعاش القطاعات الاقتصادية في الجزائر

تخصـص: اقتصاد نقدي وبنكي

من اعداد الطالبين:

- كبوشي محمد أكرم
- سدرة خيرة

تحت اشراف الدكتورة: قروي صباح

- لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الجامعية	الصفة
دحماني نور الهدى	أستاذ محاضر"ا"	جامعة الطارف	رئيسا
قروي صباح	أستاذ محاضر"ا"	جامعة الطارف	مشرفا ومقررا
عصماني مختار	أستاذ محاضر"ب"	جامعة الطارف	مناقشا

قُلْ
هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ

شكر وعرفان

ان حقيقة الشكر ان يفرح الفرد بالمنعم لا بالنعم

ويتجلى ذلك في قواه عز وجل في الآية السابعة من سورة إبراهيم: ((وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ))

فأول من يشكر ويحمد اناء الليل وأطراف النهار هو الواحد القهار الله ربي.

فالحمدالله نحمده حمدا طيبا مباركا فيه قبل الرضا وان الرضا وبعده ونعترف اعترفا متواضعا بنعمه علينا ومن بينها ان وفقنا لإعداد عملنا المتواضع هذا وصل الله وسلم على سيد الخلق محمد وعلى أله وصحبه ومن ولاه بإحسان ليوم الدين.

تتسابق الكلمات وتتزاحم العبارات لتنظم عقد الشكر الذي لا يستحقه إلّا من كان سندا حقيقيا في انجاز هذا العمل، إلى من كان لهم قدم السبق في ركب العلم والتعليم، إليكم يا من بذلتم ولم تنتظروا الثناء دكاترة دفعتي دون استثناء كل باسمه ومقامه.

الى لجنة المناقشة تحية وسلام وشكر وعرفان

من لا يشكر الناس لا يشكر ربه نخص هنا بالشكر الدكتورة المشرفة: "قروي صباح " التي مدت لنا يد العون لإنهاء هذه المذكرة بالشكل اللائق.

كل الشكر والتقدير

اهداء

"كن عالما فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم "

لا يجوز أن نبدأ الشكر بعدا الله فالحمدالله نحمده كثيرا ونشكره بكرة واصيلا وهو من قال في كتابه العزيز

﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ العلق: 1

لرسوله الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام وعلى آله وصحبه أجمعين ومن واله بإحسان ليوم الدين

لعل بعد الله بالوالدين نبدأ شكرا خالصا من القلب لأمي الحنون التي لا تماثلها ام بحقب الدهور لمن افنت الشباب لنتفتح مع الزهور **"امي"**

ولابي العزيز الذي سهر لننام وأغدق لنعلوا اللهم زدهم نورا على نور **"ابي"**

"الى نفسي انا الى معتقداتي ورويتي وشخصي ومجهوداتي"

لمهجات قلبي وزهرتي

لسندي ومسندي واتكائي في الحياة" اختي"

لأصدقاء المسار الدراسي

الى كل ذكاترة دفعتي كل باسمه ومقامه هم من مدوا لي يد العون دون تردد وسبقت اقدامهم لفعل الخير

يقال ضيف الشرف يأتي اخيرا ليلفت الانظار المأطرة والمرشدة والمشرفة" **قروي صباح"**

لا تكفي عبارات الشكر لتقدير مجهوداتكم مهما حملت من امتنان فالف شكر وسلام

ونشكر فالختام كل من ذكره قلبي وهفا عنه قلمي كل من ساهم بحرف أو تحفيز في دفعي خطوة للإمام

لكل من احبطني خذلني لمن ظن اننا لن ننجح اليكم قد يرجع السهم خطوة للوراء تبعث على انطلاقه قويا للأمام

فالأخير للأجيال الآتية من خلفي بعض الانجازات رغم أنها تأتي متأخرة الا انها تمنح لذة الانتصار.

في الأخير لا يسعني الا ان أقول:

" الحمد لله حمدا طيبا كثيرا مباركا فيه"

كبوشي محمد اكرم

إهداء:

قال تعالى:

"اعملوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ "

سبأ / 13

نحمد الله ونشكره سبحانه وتعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على أن وفقنا وأنار دربنا لتحقيق النجاح وإتمام هذا العمل.

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما الله سبحانه وتعالى:

"واخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وقُلْ رَبِّ ارحمهما كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا "

الإسراء / 24

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة الى من كلله الله بالهيبة والوقار "**والدي الغالي**".

إلى نبع الحنان وملاكي في الحياة من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز، إلى التي كانت سندي في الشدائد وكانت دعواتها لي بالتوفيق تتبعني خطوة خطوة في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي " **أمي**" أطال الله في عمرها وجزاها عني خير الجزاء في الدارين.

الى سندي في الحياة " **اخوتي**"

الى الربع من جهة الاب " **الاعمام**"

والربع من جهة الام " **الاخوال**"

الى أصدقاء المسار الدراسي

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بكلمة تشجيع.

الى كل من انتظر سقوطنا وفشلنا.

كما أشكر أستاذتنا الفاضلة الدكتورة- **قروي صباح** – على قبولها تأطيرنا هذه المذكرة وعلى توجيهاته ونصائحه القيمة والتي أرجو من الله تعالى أن يجعلها في ميزان حسناته.

الى كل اساتذة دفعتي

سدرة خيرة

فهـرس المحتــويات

المحتـــــــوى	الصفحة
شكر وعرفان	
اهداء	
ملخص	
Abstract	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
فهرس المحتويات	
مقدمة	(ا)
الفصل الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**08**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**09**
المطلب الأول: مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	09
المطلب الثاني: خصائص وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
المطلب الثالث: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19
المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**24**
المطلب الأول: مفهوم التمويل	24
المطلب الثاني: طرق وأنواع التمويل	24
المطلب الثالث: مصادر التمويل وخصائصها والمشكلات التمويلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	26
خلاصة الفصل الأول	**30**
الفصل الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني	**32**
المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وإستراتيجيات دعمها	**33**
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	33
المطلب الثاني: آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	38
المطلب الثالث: العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	40
المبحث الثاني: اثار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد الوطني	**43**

المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية مجال التشغيل	43
المطلب الثاني: أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إنعاش الصادرات	45
المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الثروة	48
خلاصة الفصل الثاني	**53**
خاتمة	**55**
قائمة المراجع والمصادر	**59**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
02-02	تطور مناصب الشغل المصرح بها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	45
03-02	تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات من 2010-2017	47
04-02	تطور التركيب السلعي خارج المحروقات من 2010-2017	48
05-02	نسب النمو الناتج الداخلي الخام 2010-2016	50
06-02	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المظافة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2005-2014	52

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	تعريف المؤسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**10**
2-1	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية	**13**
3-1	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لتصنيف البنك الدولي	**14**
4-1	تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**15**
1-2	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة الممتدة من 2022/2010	**38**
2-2	تطور مناصب الشغل المصرح بها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**45**
3-2	تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات من 2017/2010	**46**
4-2	تطور التركيب السلعي خارج المحروقات 2017/2010	**48**
5-2	نسب النمو في الناتج الداخلي الخام 2016/2010	**50**

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنعاش الاقتصاد الوطني، من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنعاش الاقتصاديات.

من هذا المنطلق تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فاعل في تحقيق الانعاش الاقتصادي من خلال قدرتها على التكيف والمرونة اضافة لخلق مناصب العمل، فهي تهدف الى خلق القيمة وبالتالي تؤثر بشكل مباشر على القطاعات الاقتصادية، وقد خلصت نتائج الدراسة الى ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور فاعل في تحقيق إنعاش الاقتصاديات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القطاعات الاقتصادية، اقتصاد الجزائر.

Summary

The aim of this study is to highlight the role of small and medium-sized enterprises (SMEs) in revitalizing the national economy by relying on the descriptive-analytical method to analyze the relationship between SMEs and economic revitalization.

From this standpoint, SMEs actively contribute to achieving economic revitalization through their adaptability and flexibility, as well as job creation. They aim to create value and thereby directly impact economic sectors. The study's results concluded that SMEs play an active role in achieving economic revitalization.

Keywords: Small and Medium-sized Enterprises, Economic Sectors, Algerian Economy.

المقدمة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً أساسياً في تنشيط القطاعات الاقتصادية وإنعاش الاقتصاد بشكل عام، فهي عنصر حيوي في البنية الاقتصادية لأي دولة، حيث تُعد محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، توفر هذه المؤسسات قدرة على التكيف والمرونة التي تسمح لها بالتأثير بشكل مباشر على الاقتصاد المحلي، فهي تمثل مصدرًا هامًا لخلق الوظائف، حيث تعمل على توظيف العمالة المحلية وتحفيز النشاط الاقتصادي في الأسواق المحلية،

بفضل حجمها الصغير وسرعة استجابتها، تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادةً أكثر قدرة على استيعاب التغييرات في الطلب والتكنولوجيا، مما يمنحها ميزة تنافسية، كما تعمل هذه المؤسسات على تنشيط الابتكار وتطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات العملاء بشكل أفضل، وبالتالي تعزيز الاقتصاد المحلي وتعزيز القدرة التنافسية للدولة في الأسواق العالمية،

علاوة على ذلك، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط القطاعات الاقتصادية الرئيسية عبر سلسلة القيمة. فهي تشكل جزءًا أساسيًا من الشبكات الاقتصادية المحلية والعالمية، حيث تعمل على تعزيز التبادل التجاري وتحسين الاتصالات التجارية بين مختلف القطاعات. كما تعمل هذه المؤسسات على تعزيز التنمية المستدامة والشاملة، من خلال دعمها للابتكار والتنوع في الاقتصاد، وبناء شراكات محلية قائمة على المصالح المشتركة، على ضوء ما سبق نطرح الاشكال الرئيسي الاتي:

1-الاشكالية:

- **ما هو الدور الدي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق انعاش القطاعات الاقتصادية في الجزائر؟**

2-الاسئلة الفرعية:

يتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الآتية:

- ما مدى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد؟
- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

3-الفرضيات:

-الفرضية الأولى: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصادات في جميع أنحاء العالم، وتشكل جزءًا كبيرا من الأعمال التجارية وتلعب دورًا حيويًا في التنمية الاقتصادية والتوظيف.

–الفرضية الثانية: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً حيوياً في بناء الاقتصاد الوطني، حيث تساهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال خلق فرص العمل و زيادة الناتج المحلي الاجمالي و تحسين الصادرات.

4–أهداف الدراسة:

–فهم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي: من خلال تحديد كيفية تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في المجتمعات المحلية والوطنية.

– تقييم تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على سوق العمل: من خلال فهم كيفية تأثير هذه المؤسسات على خلق فرص العمل وتوظيف القوى العاملة.

–تحليل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الابتكار والتنافسية: فهم كيفية تشجيع هذه المؤسسات على الابتكار وتطوير منتجات وخدمات جديدة لزيادة التنافسية.

–دراسة تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوازن الاقتصادي: تحليل كيفية تأثير هذه المؤسسات على التوازن بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد.

–تقدير العوامل المؤثرة في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فهم العوامل التي تساهم في نجاح هذه المؤسسات وتحديد العقبات التي تواجهها.

5–اهمية الدراسة:

–تحليل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في انعاش الاقتصاد.

–فهم العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والانعاش الاقتصادي.

–المساهمة في البحث العلمي من خلال دراسة هدا الموضوع من خلال اثراء المعرفة البحثية.

–يمثل هدا البحث فرصة للباحث لتطوير معارفه ومهاراته.

6–دوافع اختيار الموضوع:

توجد عدة دوافع لإختيار هذا الموضوع تتمثل في:

-توافق طبيعة الموضوع مع التخصص.

-الرغبة الشخصية في استكشاف الموضوع نابعة من فضول اتجاه المواضيع الاقتصادية.

-السعي لإبراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في انعاش الاقتصاديات.

7-منهج الدراسة:

للإجابة على السؤال الرئيسي للبحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي نظرا لكونه الاداة الأمثل لاستعراض الحقائق وفهم جوانب الموضوع من خلال فهم الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بناء الاقتصاد.

8-حدود الدراسة:

-الحدود المكانية: الجزائر.

-الحدود الزمنية: 2010-2022.

9-الدراسات السابقة:

بغرض اظهار الفجوة العلمية بين الدراسة الحالية والدراسات الأخرى لا بد من التطرق لبعض الدراسات السابقة.

-الدراسة الأولى: جيلالي خديجة وبطيب فوزية (2018-2019): تناولت موضوع "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، ولاية تيارت". هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي وتقليل معدلات البطالة في ولاية تيارت، مع التركيز على التطورات الاقتصادية في الجزائر. لتحقيق أهدافها، قامت الباحثتان بتحليل دور هذه المؤسسات في تعزيز نمو الناتج المحلي وخفض معدلات البطالة. وقد تم جمع البيانات من خلال تحليل تطورات الاقتصاد الجزائري وتأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عليه. كشفت الدراسة عن وجود علاقة قوية بين نشاط هذه المؤسسات والنمو الاقتصادي في المنطقة، وأكدت على الدور المحوري الذي تلعبه في تحسين الأداء الاقتصادي وخفض البطالة.

-الدراسة الثانية: زيتوني صابرين (2016-2017): تناولت موضوع "الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر". هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير الشراكات الأجنبية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع التركيز على تحسين الأداء الصناعي وزيادة المبادرات الاقتصادية. لتحقيق أهدافها، أجرت الباحثة

دراسة تحليلية لشراكات بين مؤسسات جزائرية وأجنبية، بهدف إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه الشراكة الأجنبية في تأهيل وتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد تم جمع البيانات من خلال تحليل حالات محددة للشراكات الأجنبية. كشفت الدراسة عن أن الشراكات الأجنبية تساهم بشكل كبير في تحسين الأداء الصناعي وتطوير المؤسسات، مما يجعلها أداة فعالة لتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية.

-**الدراسة الثالثة: بوقموم محمد (2010)**: تناولت موضوع "نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة". هدفت الأطروحة إلى دراسة دور التمويل البنكي في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية. لتحقيق أهدافها، قام الباحث بدراسة التأصيل النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتمويل البنكي لها، وناقش أثر المتغيرات الاقتصادية على القدرات التمويلية للبنوك التجارية. تم جمع البيانات من خلال دراسة ميدانية وتحليل الواقع الاقتصادي للبنوك التجارية في الجزائر. كشفت الدراسة عن أهمية التمويل البنكي في تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم التنمية الاقتصادية.

-الدراسة الرابعة: عبد القادر رقراق (2009-2010): تناولت موضوع "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة: دراسة حالة الجزائر". هدفت الدراسة إلى تقييم احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ضوء التحولات الاقتصادية الجارية، مع التركيز على وضع خطط تنموية فعالة. لتحقيق أهدافها، قام الباحث بتحليل البيئة الاقتصادية والمؤسساتية لهذه المؤسسات، بهدف وضع استراتيجيات تنموية شاملة. تم جمع البيانات من خلال دراسة ميدانية وتحليل البيئة المحيطة بالمؤسسات. كشفت الدراسة عن وجود تحديات متعددة تواجه هذه المؤسسات، وأكدت على ضرورة وضع خطط تنموية تعتمد على تشخيص دقيق للبيئة الاقتصادية.

-الدراسة الخامسة: حفيف فوزية (2009): تناولت موضوع "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر". هدفت الرسالة إلى دراسة أهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستعراض نشأتها وتطورها في الجزائر، مع التركيز على معوقات تطورها والمصادر التمويلية لها. لتحقيق أهدافها، قامت الباحثة بدراسة تجارب دولية في هذا المجال واستعراض الهيئات التنظيمية والتمويلية في الجزائر. تم جمع البيانات من خلال تحليل الوثائق والدراسات السابقة. كشفت الدراسة عن وجود تحديات تمويلية تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهمية تحسين بيئة التمويل لدعم تطورها.

-الدراسة السادسة: يوسف قريشي (2005): تناولت موضوع "سياسات تحويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة ميدانية". هدفت الأطروحة إلى دراسة إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووضع سياسات فعالة لدعمها. لتحقيق أهدافها، قام الباحث بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة أبواب تناولت الأسس النظرية لهياكل التمويل

والدراسة الميدانية حول خصائص ومحددات سياسات التمويل. تم جمع البيانات من خلال دراسة ميدانية وتحليل الواقع الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. كشفت الدراسة عن ضرورة تبني سياسات تمويلية فعالة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.

من خلال الدراسات السابقة فإن هذا البحث سيساهم في إبراز دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب الشغل و المساهمة في الناتج المحلي للفترة 2010 إلى غاية 2022.

10-هيكل الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى فصلين، حيث يتطرق الفصل الأول إلى مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **و**تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبحث الثاني.

فيما يتطرق الفصل الثاني إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني من خلال واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستراتيجيات دعمها في المبحث الأول، وآثار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد الوطني.

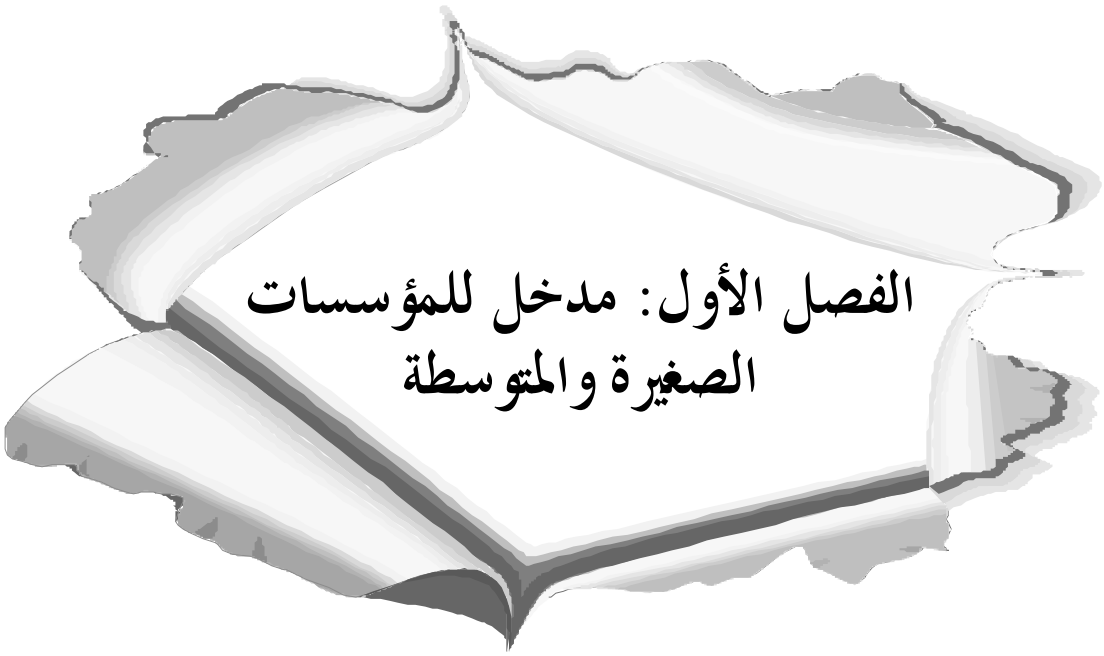

الفصل الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

تُعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجر الزاوي في بناء أسس الاقتصاد في أي دولة. ومن هنا، يولي الاقتصاديون اهتماماً كبيراً لدراسة هذه المؤسسات وفهم خصائصها وكيفية تطويرها، مما يجعلها ذات أهمية بالغة بين صناع القرار وأصحاب المشاريع. تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً حيوياً في مكافحة البطالة عبر خلق فرص عمل جديدة، وتعزيز النمو الاقتصادي، مما يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتعزيزها، وهذا بسبب الأثر الإيجابي الذي تُقدمه على الاقتصاد الوطني.

على الرغم من أهمية دور هذه المؤسسات، فإنها تواجه تحديات كبيرة، ومن بينها صعوبة الحصول على التمويل. يُعتبر هذا التحدي أحد أبرز العوائق التي تواجهها، خاصة في الدول النامية، حيث تواجه نقصاً في رأس المال على الرغم من بساطة حجمها.

ولكي تستمر هذه المؤسسات في نشاطها الاقتصادي وتعزيز نموها واستقرارها، يجب عليها اختيار أفضل مصادر التمويل بأقل التكاليف.

وهو ما سيتم التطرق له من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تزايد الاهتمام مؤخرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تجند الباحثون في سبيل التطرق إلى مفهومها وجميع التفاصيل التي تدور حولها، وفي هذا الصدد سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصائصها وأهدافها، بالإضافة إلى أشكال تمويلها.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عصب الاقتصاد الحديث، حيث تساهم بشكل كبير في توفير فرص العمل وتحفيز الابتكار والنمو الاقتصادي. تلعب هذه المؤسسات دورًا حيويًا في تنويع الاقتصاد وزيادة مرونته، مما يجعلها ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول

تختلف التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى باختلاف المعايير التي تعتمد عليها كل دولة ومما يلي سوف نقوم بتقديم بعض التعاريف لمختلف الدول النامية والمتقدمة بالإضافة لبعض المنضمات والتكتلات الدولية.

1-تعريف مصر

لم تعتمد مصر تعريفا رسميا متفق عليه نظرا لتعددها، إلا أن اغلبها يعتبر أن المؤسسة الصغيرة هي التي يقل عدد العاملين بها عن عشرة أفراد، بينما المؤسسات المتوسطة فيتراوح عدد العاملين بها بين عشرة وتسعة وأربعين عاملا[1].

2- تعريف الهند

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند، بأنها المؤسسات التي توظف اقل من 50 عاملا لو استخدمت الآلة، أو اقل من 100 عامل لو لم تستخدم آلة ولم تتجاوز أصولها الرأسمالية 500000 روبية.

3- تعريف الجزائر

في الجزائر، يعطي القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر بتاريخ 11جانفي 2017، تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، من خصائصها:

- تشغيل من 1 الى 250 شخصا.

[1] قنديرة سمية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسير الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص58.

-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (04) ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (01) مليار دينار جزائري.

-تستوفي شروط الاستقلالية (يقصد بالمؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

- تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها كل مؤسسة تشغل ما بين 50الى250 شخصا ويكون رقم اعمالها بين 400 مليون و04 ملايير دج أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200مليون دج الى (01) مليار دج.

- تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها كل مؤسسة تشغل ما بين 10 و49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 400 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 200 مليون دج.

- أما المؤسسة الصغيرة جدا، فهي كل مؤسسة تشغل من 1 الى 9 أشخاص، ويتحقق رقم أعمالها اقل من 40 مليون دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 20 مليون دج[1].

ويمكن تلخيص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعايير / نوع المؤسسة	عدد العمال		رقم الأعمال		مجموع الحصيلة السنوية	
	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى
مؤسسة مصغرة	01	09	1 مليون دج	20 مليون دج	1 مليون دج	10 ملايين دج
مؤسسة صغيرة	09	49	20 مليون دج	200 مليون دج	10 ملايين دج	100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50	250	200مليون دج	2 مليار دج	100 مليون دج	500 مليون دج

[1] رابح هوادف، **المقاولاتية والشباب واقع وآفاق**، الطبعة الأولى، منشورات مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجيا، المركز الجامعي غليزان، الجزائر، 2019، ص233.

المصدر: رابح هوادف، **المقاولاتية والشباب واقع وآفاق**، الطبعة الأولى، منشورات مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجيا، المركز الجامعي غليزان، الجزائر، 2019، ص233.

4- تعريف السلطات الكندية

يوجد في كندا حوالي 2.6مليون مؤسسة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة وأفرادا يديرون إعمالهم الخاصة يمثلون ما يربوا عليه 60 % من العمالة في القطاع الخاص وفق الإحصائيات عام 1999. تتولد نسبه 26 %من العمالة عن طريق المؤسسات التي يقل عدد العاملين بها 20 عاملا بينما 39 %منها تتولد عن طريق مؤسسات يزيد عدد العاملين بها 500 عاملا وتعد مؤسسات كبرى.

ربما يكون إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبالغ فيه حيث أن عدد كبير من المؤسسات يتألف من أفراد يديرون عمالهم الخاصة وربما يكون لديهم وظائف أخرى يتقاضون عليها أجورا في هيئات أخرى، وهناك شركات تنشا بدون عاملين لأغراض تتعلق بالتخطيط الضريبي. وفي كلا الحالتين فان الأفراد والشركات تستجيب للتشوه الذي تسببه قواعد ضريبة الدخل بطريقه تضعهم في تصنيف يحقق ميزة لهم.

ونادرا ما يستخدم مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا رغم أن هذا متغير وعادة ما يستخدم مصطلح الأعمال الصغيرة " Small business "كعبارة عامة وشاملة لوصف المؤسسات الصغيرة.

وفي كندا تستخدم تعاريف متعددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن هناك قدر ضعيف من الترابط بين الجهات داخل الحكومة الفيدرالية وتعريف الحكومة الرسمي المعمول به يعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها:

"المؤسسة أو المشروع الصغير هو الذي تقل نسبة المبيعات به عن 5 ملايين دولار ويقل عدد العاملين بها 500 عامل في المنشأة الصناعية ويقل عن 50 عاملا في المؤسسة الخدمية "

أما تعريف التشريعي في كندا هو الوارد بقانون تمويل الأعمال الصغيرة وهو كما يلي:

" **المؤسسة الصغيرة** هي المشروع الذي ينفذ أو على وشك التنفيذ في كندا بغرض الكسب أو الربح وذو عائد سنوي إجمالي يقدر كما يلي:

- لا يزيد عن 5 ملايين دولار أو اقل من ذلك في العام المالي للمشروع الذي تتم خلاله الموافقة على القرض من جانب المقرب بالنسبة لمجال المشروع.
- لا يتضمن المنشآت الزراعية أو يكون هدفه تعزيز الأغراض الخيرية أو الدينية"[1].

[1] عقبة نصيرة، **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص13.

5- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى السلطات اليابانية

كانت أول خطوه لتشجيع تنميه وتطوير المؤسسات صغيرة ومتوسطة، في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد نص القانون المسمى القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Small and medium Enterprise Basic Law) والذي يعتبر بمثابة دستور المؤسسات الصغيرة، ويشدد هذا القانون على ضرورة القضاء على كافة الحواجز والعقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرفع من مسالة تطويلها وتنميتها، وأسباب تحديد الأنشطة الصناعية عن غيرها من الصناعات على شكل الذي يوضح الجدول الموالي[1]:

الجدول رقم (1-2): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية

القطاع	عدد العاملين	رأس المال (مليون ين)
الصناعات والقطاعات الأخرى	300 عامل أو أقل	300 أو أقل
مبيعات الجملة	100 عامل أو أقل	100 أو أقل
مبيعات التجزئة	50 عامل أو أقل	50 أو أقل
الخدمات	100 عامل أو أقل	50 أو أقل

المصدر: جاسر عبد الرزاق النسور: **المنشآت الصغيرة الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة**، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشلف،17-18 افريل 2006، ص485.

ثانيا: تعريف بعض التكتلات والمنظمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية (UNIDO) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اعتمدت هذه اللجنة على معيار اليد العاملة في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها تلك المؤسسة التي ينشط بها ما بين 15 و19 عامل، والمؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل ما بين 20 و99 عامل، في حين المؤسسة الكبيرة يعمل بها أكثر من100 عامل[2].

[1] عقبة نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2] ياسر عبد الرحمان، براشن عبد الدين، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جامعة محمد الصديق اقي –جيجل-، الجزائر، 2018، ص 216.

2- التعريف المعتمد من طرف البنك الدولي

يعرف البنك الدولي عن طريق فرعه المتمثل في المنظمة الدولية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على ثلاثة معايير هي: عدد العمال، ورقم الأعمال السنوي، ومجموع الأصول[1].

وبناء عليه فالبنك الدولي يصنف المؤسسات كالاتي:

الجدول رقم (1-3): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لتصنيف البنك الدولي

الحجم	عدد العمال	مجموع الأصول(دولار)	رقم الأعمال السنوي(دولار)
المؤسسة المصغرة	10>	100000>	100000 >
المؤسسة الصغيرة	50>	3000000 >	3000000 >
المؤسسة المتوسطة	300>	15000000>	15000000 >

المصدر: عبد الرحمان كاسب عامر، **جسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، دار كتاب للنشر والتوزيع، مصر، 2016، ص25.

3-التعريف المعتمد لإدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية (USSBA)

وضعت هذه الإدارة عددا من المعايير التي يُعتمد عليها في تحديد ماهية المشروع الصغير كأساس لتقرير أولويته في الحصول على التسهيلات والمساعدات الحكومية، أو تقرير إعفائه من جزء أو كل الضرائب المستحقة عليه، ومن أهم هذه المعايير:

- استقلالية الإدارة والملكية.
- محدودية نصيب المنشأة من السوق.
- ألا يزيد عدد العاملين في المنشأة الصغيرة عن 250 عامل وإن كان يمكن التغاضي عن هذا الحد في بعض الحالات ليصل عدد العمال إلى 1500 عامل.
- ألا يزيد إجمالي الأموال المستثمرة عن 09 ملايين دولار.
- ألا تزيد القيمة المضافة السنوية للمنشأة عن 5.4 مليون دولار.
- ألا تتعدى الأرباح الصافية المحققة خلال العامين الأخيرين عن 450 ألف دولار.

وكخلاصة للقول في أمريكا تم اعتماد تعريف للمشروعات الصغيرة التي لا يفوق بها عدد العمال 500 عامل ولا تتعدى مبيعاتها السنوية 20 مليون دولار.

[1] عبد الرحمان كاسب عامر، مرجع سبق ذكره، ص23.

4- تعريف الإتحاد الأوروبي (UE) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كانت الدول الأعضاء تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مضمون توصية سنة 1996، لكن الاتحاد الأوروبي اعتمد تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقتضى توصية سنة 2003، والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 01جانفي2005. ويمكن تلخيص تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول الموالي[1]:

الجدول رقم (1-4): تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (اورو)	الميزانية السنوية (اورو)
مؤسسة مصغرة	10>	≤2مليون (لم تكن محددة قبل2003)	≤2مليون (لم تكن محددة قبل2003)
مؤسسة صغيرة	50>	≤10 مليون (≤7مليون في سنة1996)	≤10مليون (≤5مليون في سنة 1996)
مؤسسة متوسطة	250>	≤50 مليون (≤40مليون في سنة1996)	≤43مليون (≤27مليون في سنة 1996)

المصدر: ياسر عبد الرحمان، **تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة: دراسة ميدانية بولاية جيجل**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير الموارد البشرية، جامعة جيجل، 2014، ص70.

[1] ياسر عبد الرحمان، براشن عبد الدين، مرجع سبق ذكره، ص217.

ثانيا: عوامل الاختلاف في مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سيتم التطرق في مايلي إلى عوامل الاختلاف في مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- العوامل الاقتصادية:

- **اختلاف مستويات النمو**: ويتمثل في التطور اللا متكافئ بين مختلف الدول واختلاف مستويات النمو، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا أو اليابان أو أي بلد صناعي أخر تعتبر كبيرة في بلد نامي كالجزائر أو سوريا أو السنغال مثلا، كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي تتباين من فترة لأخرى، فما يمكن أن نسميها بالمؤسسة الكبيرة الآن قد تصبح مؤسسة صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة، ويؤثر المستوى التكنولوجي الذي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي[1].
- **تنوع الأنشطة الاقتصادية**: إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات ويميزها من فرع إلى لآخر، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة وتختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا، ويمكن أن نصنف المؤسسات الاقتصادية كما أسلفنا حسب القطاعات الاقتصادية إلى(صناعية، تجارية، زراعية، خدمية)، وتختلف أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع إلى أخر لاختلاف الحاجة إلى العمالة ورأس المال[2]، فالمؤسسات الصناعية تحتاج رؤوس أموال ضخمة لإقامة استثماراتها أو التوسع فيها وتكون في شكل مباني، آلات و مخزون...الخ، وتحتاج إلى يد عاملة كثيرة مؤهل ومتخصصة، الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدماتية على الأقل بنفس الدرجة، أما على المستوى التنظيمي فالمؤسسات الصناعية ولأجل التحكم في أنشطتها تحتاج إلى هيكل تنظيمي أكثر تعقيدا يتم في ظله توزيع المهام وتحديد الأدوار والمستويات لاتخاذ القرارات المختلفة، لكن المؤسسات التجارية لا تحتاج إلى مستوى تنظيمي معقد و إنما يتسم بالبساطة والوضوح وسهولة اتخاذ القرارات، وتوحد جهة إصدارها وهذا ما يفسر صعوبة تحديد التعريف.
- **اختلاف فروع النشاط الاقتصادي**: يختلف النشاط الاقتصادي وتتنوع فروعه، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالتجزئة وتجارة الجملة، وأيضا على مستوى الامتداد ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية، والنشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى فروع عدة منها الصناعات الاستخراجية، الغذائية، التحويلية، الكيميائية والتعدينية...الخ ، وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو احد فروعه وذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه

[1] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص 16.
[2] المرجع نفسه، ص17.

للاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون كبيرة في مجال التجارة أو الصناعة الغذائية.

2- العوامل التقنية: ويتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

3- العوامل السياسية: وتتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من اجل توجيهه وترقيته ودعمه وعلى ضوء العمل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع[1].

ثالثا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة إحدى اكبر القطاعات المهيمنة على اقتصاديات العديد من دول العالم والمشجعة للتقدم، وهذا ما يدع غالبية الدول إلى توجه نحو دعم وتنميه هذا القطاع الحيوي وذلك راجع إلى المكاسب الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي حققتها وتحققها المجتمعات، ففي الدول المتقدمة نجد أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تكتسب أهميتها من خلال قدرتها على التجديد والابتكار، وكذلك تحسين فاعلية المؤسسات الكبيرة، بإعادة النظر في أحجام الوحدات الإنتاجية التابعة لتلك المؤسسات، وتجزئتها إلى وحدات صغيرة ذات كفاءة أعلى ومردودية اكبر...الخ.

أما في الدول النامية فنجد أن مكاسبها متعلقة بمجموعة الاعتبارات التي تجسدها الخصائص التي تتميز بها هيكلها الاقتصادية والاجتماعية ومعادلات توافر عوامل الإنتاج، وكذا التوزيع المكاني للسكان، والنشاط الاقتصادي ولا شك أن لمؤسسات هذا القطاع دور كبيرو رئيسا في توسيع القاعد الإنتاجية وإيجاد فرص العمل للشباب وتوسيع دائرة الاستثمار وتحقيق التنمية المحلية المستدامة والتوازن الاقتصادي والإقليمي بين كافة المناطق[2].

[1] عبد الرحمان كاسب عامر، **مرجع سبق ذكره**، الطبعة الأولى، ص16.

[2] محمد دينوري سالمي، انور عيدة، **مشاكل وصعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوادي، الجزائر، 06-07ديسمبر2017، ص6.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص المحددة والتي تساهم في تحقيق أهدافها.

أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الميزات والخصائص التي تميزها على غيرها من المؤسسات الأخرى ومن أهم الخصائص التي تمتاز بها هذه المؤسسات ما يلي[1]:

1- سهولة التأسيس (النشأة): تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث أنها تستمد في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من اجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعدد من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يناسب والبلدان النامية، نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل.

2- الاستقلالية في الإدارة: عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة.

إلا أن نجاح المؤسسة في هذه الحالة يتوقف على قدرة الشخص على التحكم وإدارة أعمال المؤسسة وكذا خبرتها في ممارسة مهنة المؤسسة.

3- قصر فترة الاسترداد: وهي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقاته النقدية لذا فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتمكن من استيراد رأس المال المستثمر فيها في فترة زمنية أقصر من غيرها من الشركات نتيجة:

- صغر حجم رأس المال المستثمر؛
- سهولة التسويق؛
- زيادة دورات البيع؛
- قصر دورة الإنتاج.

4- مركز التدريب الذاتي: تعتبر المشروعات الصغيرة مراكز لتدريب العمالة ومن ثم إمداد المشروعات الكبيرة بالعمالة الماهرة[2].

[1] خباب عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص37.

[2] حسين عبد المطلب الاسرج، **مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002، ص9.

5- الاعتماد على الخدمات المحلية: تعتمد غالبية المشروعات الصغيرة على الخدمات المحلية ومن ثم نقل الحاجة إلى الاستيراد وما لذلك من اثر ايجابي على الميزان التجاري.

6-القدرة على جلب المدخرات: لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات كبيرة نسبيا في توفير الأموال اللازمة للمشروع، سواء من القطاع المصرفي أو من أفراد الأسرة، وذلك لقلة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب لإقامة هذا المشروع. وهذا ما يتلاءم مع ظروف الدول النامية نظرا لضعف قطاعها المصرفي في تقديم التمويل اللازم.

7- انخفاض رؤوس الأموال: حيث تمتاز بانخفاض نسبي في رأس المال وذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل، الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين.

8-انخفاض وفورات الحجم: تنخفض وفرات الحجم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة، نتيجة انخفاض الطاقات الإنتاجية وحجم الإنتاج، ويتطلب تعويض هذا الانخفاض ضرورة استفادة المؤسسات الصغيرة من نوع أخر من الوفورات ألا وهو (وفورات التجمع)، وهو ما يؤكد أفضلية المؤسسات الصناعية الصغيرة في مناطق تجمعات صناعية[1].

ثانيا: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:[2]

- تنوع القطاعات الاقتصادية يشير إلى وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة متنوعة من الصناعات والقطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة والخدمات والتكنولوجيا، مما يساهم في تعزيز التنوع الاقتصادي.
- تعزيز فرص العمل يشير إلى جهود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع، وبالتالي تقليل معدلات البطالة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز الناتج القومي والثروة الاقتصادية: يشير إلى دور هذه المؤسسات في زيادة الناتج القومي وخلق ثروة اقتصادية من خلال الإنتاج والتجارة والخدمات التي تقدمها.
- تعزيز التنافسية والمبادرة الذاتية: يشير إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز المنافسة في السوق، وتحفيز روح المبادرة والابتكار لتطوير منتجاتها وخدماتها.

[1] خياري ميرة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماستر، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2013، ص14.

[2] سعاد نايف برنوطي، **إدارة الاعمال الصغيرة**، دار وائل للنشر، الطبعة 02، 2005عمان، الاردن، ص 56.

- تعزيز الريادة والإبداع يشير إلى قدرة هذه المؤسسات على تنمية المواهب والمهارات وتعزيز الروح الريادية بين الشباب والمبادرين، مما يساهم في خلق فرص جديدة وتحسين الاقتصاد المحلي.
- دعم التنويع الثقافي في الاقتصاد: يشير إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنوع الثقافي والاقتصادي من خلال دعم مجموعة متنوعة من الأعمال والصناعات، وبالتالي تعزيز استدامة الاقتصاد

المطلب الثالث: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في ذلك وأهم هذه المعايير نجد:

أولا – تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعتها

حسب هذا التصنيف تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأشكال الآتية، المؤسسات العائلية (المنزلية)، التقليدية، المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة[1].

1–المؤسسات العائلية: مثل هذه المؤسسات عادة ما تكون مقر إقامتها المنزل وتستخدم الأيدي، ويتم إنشائها بمساهمة أفراد العائلة وتنتج في الغالب منتجات تقليدية بكميات محدودة، وهذا في حالة بعض البلدان مثل اليابان وسويسرا أو تنتج أجزاء من السلع لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية.

2–المؤسسات التقليدية: إن هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يختلف كثيرا عن المؤسسات العائلية فهي تتميز بكونها قد تلجا للاستعانة بالعامل الأجير الأجنبي عن العائلة كما أن ممارسة النشاط فيها يكون في محل صناعي معين مستقل عن منزله، كما تتميز أيضا ببساطة المعدات المستعملة في النشاط الإنتاجي.

3–المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة: تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين الأولين في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة، من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة، وطبعا لمقاييس صناعية حديثة، وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق هذه التكنولوجيا بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شبه المتطورة من جهة أخرى[2].

[1] أحلام منصور، أسيا بن عمر، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها**، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوادي، 06-07ديسمبر2017، ص7.

[2] أحلام منصور، أسيا بن عمر، المرجع سبق ذكره، ص8.

ثانيا– تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة منتجاتها

يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تخصصها في الإنتاج، فإما تنتج سلعا استهلاكية أو وسيطية أو سلع التجهيز.

1–مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية

تعمل هذه المؤسسات في نشاط السلع الاستهلاكية المتمثلة في[1]:

–المنتجات الغذائية ؛

– تحويل المنتجات الفلاحية؛

–منتجات الجلود والأحذية والنسيج؛

– الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ما يميز هذه الصناعات هو أنها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها.

2– مؤسسات إنتاج السلع الوسطية

يحتوي هذا النوع على كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في:

– تحويل المعادن؛

– المؤسسات الميكانيكية والكهربائية؛

– الصناعة الكيماوية والبلاستيك؛

– صناعة مواد البناء؛

– المحاجر والمناجم.

وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول المتطورة.

3–مؤسسات إنتاج سلع التجهيز

تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة بكونها تتطلب رأس مال أكبر، الأمر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك فان مجال عمل هذه المؤسسات يكون ضيقا ومتخصصا جدا، حيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج وتصليح وتركيب المعدات البسيطة انطلاقا من قطع الغيار المستورد[2].

[1] فتيحة حناشي، **البنوك السلامية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013، ص40.

[2] فتيحة حناشي، المرجع نفسه، ص40.

ثالثا – تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني

يعرف الشكل القانوني للمؤسسة بأنه" الهوية الرسمية التي تمنحها الدولة للمؤسسة عند تكوينها، والتي تحدد حقوقها وواجباتها وتنظم علاقاتها مع كافة الاطراف التي تتعامل معها "

ويتوقف اختيار الشكل القانوني الملائم في مجموعة الاعتبارات التي يجب دراستها والنظر فيها قبل تحديد الشكل النهائي للمؤسسة من أهمها[1]:

1– الضرائب: تختلف النسب الضريبية المفروضة على المؤسسات باختلاف شكلها القانوني، وهي تتغير من فترة إلى أخرى حسب الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد، لذلك يجب على المستثمر القيام بتقدير النسب الضريبية الخاصة بمختلف الأشكال القانونية، واتخاذ القرار المناسب الذي يتلاءم مع إمكانياته وطبيعة نشاطه.

2–المسؤولية المالية: حيث يجب على المستثمر ان يحدد مدى قدرته على تحمل المسؤولية عن الالتزامات المالية لهذه المؤسسة، وخصوصا في حالة حدوث مشاكل مالية كالمديونية أو الخسارة.

3–السيطرة: يحدد الشكل القانوني للمؤسسة صلاحيات صاحبها المخولة له، ففي المؤسسات الفردية مثلا، تكون السيطرة كاملة لمالك المؤسسة وتقل كلما دخل شركاء جدد.

ثانيا: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من المعروف أن إعطاء تعريف لأي متغير أو تحديد أبعاد ظاهرة ما يبقى خاضعا للظروف والبيئة التي تظهر وتتطور فيها هذه الظاهرة، لذا فإن تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمر خاضع لعوامل البيئة التي تنشأ فيها هذه المؤسسات وخاصة البيئة الاقتصادية. لذا قد تم وضع العديد من المعايير منها ما هو كمي ومنهما ما هو معنوي للوصول إلى تعريف شامل لهذا نوع من المؤسسات.

1- **المعايير الكمية:** من أهم المعايير التي تعتمد في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

- **معيار رأس المال:** يعتبر هذا المعيار من أهم معايير تصنيف لأنه يعكس الطاقة الإنتاجية والاستثمارية، إلا انه يبقى مختلف من الدول إلى أخرى، فمثلا يحدد سقف رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكويت ب 600000 دولار أمريكي في حين يتراوح بين 20000-35000 دولار في بعض الدول الأسيوية كالصين، الهند، الفلبين وكوريا ويصل إلى حدود 70000 دولار في الدول المتقدمة[2].

[1] مرزوقي نوال، **معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الأيزو 9000 و14000**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010، ص45.

[2] مالكولم شاوف، **إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ترجمة طارق عبد الباري، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2009، ص14.

- **معيار حجم الموجودات**: أي ما تمتلكه المؤسسة من أصول ثابتة
- **معيار رقم الأعمال**: يستعمل لقياس مستوى النشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية ويستعمل خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

إلا أن هذا المعيار تشوبه بعد النقائص ذلك أن كبر حجم مبيعات المؤسسة أو ارتفاع رقم أعمالها قد يكون مرده إلى ارتفاع الأسعار وليس لعدد الوحدات المباعة (رقم الأعمال =عدد الوحدات المباعة × السعر)، وبما أن السعر عادة ما تحدده قوى خارجية عن مؤسسة يبقى تحقيق أرقام كبيرة كذلك بفعل قوى خارجية عن مؤسسة لدى يتجه المحللون إلى الرقم المبيعات القياسي أي يأخذ بعين الاعتبار التغيير في الأسعار عوضا عن رقم الأعمال الاسمي.

- **معيار العمالة**: يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار الى:

✓ مشروعات مصغرة وهي التي لا يزيد عدد عمالها عن 10، حيث نجدها في جميع المجالات الاقتصادية خاصة الأنشطة الحرفية والتقليدية والتجارية.

✓ مشروعات صغيرة ومتوسطة تضم من10-500 عامل[1].

2- المعايير النوعية

بعد دراسة المعايير الكمية وملاحظة أن كل معيار يتسم ببعض النقائص والسلبيات التي تحول دون اعتماده بصفة مطلقة للتمييز بين مختلف أنواع المؤسسات، لذلك تم اعتماد نوع آخر من المعايير وهو المعيار النوعي ومن بين أهم المعايير ما يلي:

- **قيمة المبيعات**

هنالك من يصنف هذا المعيار ضمن المعايير النوعية غير انه كمي في قياسه ولكن نوعي في مدلوله، ذلك أن قيمة المبيعات وحجمها إنما يتحدد حسب السوق وكذا نوعية المنتج.

وفي هذا المجال هناك من يعتبر أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتوجه دائما إلى الأسواق المحلية وبطريقة مباشرة أي أن لها علاقة مباشرة مع زبائنها[2].

- **المعيار القانوني**

[1] شوقي جابري، مصطفى قمان، **السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة التنظيم والعمل، العدد05، جامعة معسكر، الجزائر، ص04.

[2] مالكوم شاوف، مرجع سبق ذكره، ص15.

يتوقف شكل المؤسسة القانوني على طبيعة رأس المال وكذا مصادره وحجمه، فعادة ما تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكل المشاريع العائلية (شركات الأشخاص) والشركات المتضامنة أو الوكالات أو شركات التوصية بالأسهم ولكن عادة لا تكون في شكل شركة ذات أسهم.

- **معيار محلية النشاط**

نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه، وأن تمارس نشاطها من خلال عدة فروع تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة وهذا طبعا لا يمنع من امتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج.

- **معيار الملكية**

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفردية وغير التابعة لأي مؤسسة كبرى ومعظمها تابعة للقطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أموال، وقد تكون ملكيتها عامة كمؤسسات
الجماعات المحلية (مؤسسات ولاية، بلدية ...) وقد تكون الملكية مختلطة.

- **معايير الاستقلالية**

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكون مالكها لديه الاستقلالية الكاملة في الإدارة والعمل، أي أن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل القرارات.

- **المعايير التكنولوجية**

تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيا ذات مستوى منخفض من التعقيد والتقدم أو تكنولوجيا متقدمة من خلال استخدام آلات ومعدات قديمة بهدف تخفيض التكاليف، وعلى الرغم من جدارة هذا المعيار إلا أن قياس التكنولوجيا ليس سهلا ويتطلب خبرات متخصصة في مجال تحديد درجة تقدمها ومدى حداثتها وتطورها[1].

[1] محمد انور بعبوش، **فعالية آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سبق ذكره، ص8.

المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمثل التمويل حجر الأساس بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكنه في نفس الوقت يمثل أهم العقبات أمامها في حالة عدم توفره، وسيتناول هذا المبحث مفهوم التمويل، طرقه وأنواعه، بالإضافة إلى مصادر التمويل والمشكلات التمويلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: مفهوم التمويل

اختلفت التعريفات حول مصطلح التمويل، ومن بين التعريفات نذكر ما يلي:

- يعرف التمويل: بأنه مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة وتمويل استثمارات المؤسسة وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المفترضة والأموال المملوكة من اجل تغطية استثمارات المؤسسة.[1]
- كما يعرف التمويل أيضا بأنه: توفير السيولة النقدية من أجل انفاقها على استثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف الانتاج والاستهلاك.[2]
- يعرف التمويل أيضا بأنه عبارة عن إمداد المؤسسات بالمال اللازم لإنشائها أو توسيعها أو تفريقها، وهو من أعقد المشاكل التي تواجهها التنمية الصناعية في كل البلدان بشكل عام، إذ لا يمكن قيام أي عمل دون وجود رأس المال وبقدر حجم التمويل وتسيير مصدره وحسن استثماره يكون العائد أو الربح الذي هو هدف كل نشاط اقتصادي[3].

من خلال ما سبق يتضح أن التمويل هو توفير الموارد المتاحة من مصادر مختلفة للمؤسسة من أجل مساعدتها على تحقيق أهدافها وتعظيم قيمتها

المطلب الثاني: طرق وأنواع التمويل

يأخذ التمويل طرق مختلفة من أهمها:

أولا: حسب طبيعة التمويل

ينقسم إلى تمويل نشاط الاستغلال تمويل نشاط الاستثمار:[4]

1- صيغ التمويل الموجهة لنشاطات الاستغلال

[1] الياس عقال، **تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009، ص 37.

[2] حمزة الشيخي، ابراهيم الجزراوي، **الإدارة المالية الحديثة**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 20.

[3] كروش نور الدين، **"سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بورصة الجزائر"**، مجلة الدراسات الاقتصادية والقانونية، الجزائر، العدد 11 جانفي، 2014، ص 64.

[4] بن حراث حياة، يوسفي رشيد، **صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد الثاني، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2012،، ص 47.

يقصد بنشاطات الاستغلال كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات خلال مدة قصيرة والتي لا تتجاوز السنة كالإنتاج، التخزين، الشراء والبيع. وتأخذ هذه الأنشطة الجانب الأكبر من قرض البنوك وتعد أفضل أنواع التوظيف لديها، وذلك لتدني مخاطرها وقيامها على التصفية الذاتية، ونظرا لذلك تتبع البنوك عدة طرق لتمويلها وذلك حسب نوع القطاع الذي تنشط فيه أو حالتها المالية، ويمكن تصنيف هذه القروض إلى القروض العامة؛ القروض الخاصة؛ القروض بالتوقيع؛ والقرض المستندي.

2- صيغ التمويل الموجهة لنشاطات الاستثمار

يتطلب تمويل نشاطات الاستثمار أشكالا وطرقا تتناسب مع نوعها، وبذلك يكون البنك مقبلا على تجميد أمواله لمدة ليست بالقصيرة، حيث قد تتراوح بين السنتين وأكثر من عشر سنوات وذلك حسب طبيعة الاستثمار، ومنه يمكن أن نميز بين التمويل عن طريق القروض متوسطة الأجل والتمويل عن طريق القروض طويلة الأجل

ثانيا: التمويل حسب المدة

ينقسم إلى ثالث أنواع هي:[1]

1- تمويل قصير الأجل

ينظم هذا التمويل على أساس سنة واحدة وهي السنة المالية للمؤسسة أو المنشأة، وتلجأ إليه المؤسسة لغرض تغطية العجز المؤقت غير الدائم في خزينتها أي تمويل الصندوق، والقصد منه هو تمويل احتياجات التشغيل أو رأس مال التشغيل في المنشآت أو كذلك المعاملات التجارية كبيع البضائع بأجل، وهذا التمويل قائم على الوفاء به وتسديده، وعليه فإن غرض الائتمان قصير الأجل متعدد، ويضم:

- تمويل الاستيراد والتصدير؛
- تمويل التعهدات والاستفادة من الخصم النقدي؛
- التوسع الموسمي.

2- تمويل متوسط الأجل

توجه القروض المتوسطة لتمويل الاستثمارات التي ال تتجاوز عمر استعمالها له سبع سنوات، كالآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، ونظرا لهذه المدة الطويلة فإن البنك يكون معرض لخطر تجميد الأموال ناهيك عن المخاطر الأخرى للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على المتعلقة باحتمالات عدم السداد، والتي يمكن أن تحدث تبعا مستوى المركز المالي للمقترض، لهذا تطلب البنوكً ضمانات كافية من الزبون المستفيد من القرض

[1] بن حراث حياة، يوسفي رشيد، المرجع نفسه، ص 48.

3- تمويل طويل الأجل

تلجأ المؤسسة التي تقوم باستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك لتمويل هذه العمليات للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن تعبئتها لوحدها، وكذلك لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد، والقروض طويلة الأجل، الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات، تفوق في الغالب 07 سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية 20 سنة وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات أراضي، مباني، بمختلف استعمالاتها المهنية.

المطلب الثالث: مصادر التمويل وخصائصها والمشكلات التمويلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمثل التمويل أهم مستلزمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتميز بمجموعة من الخصائص، لكنه في نفس الوقت يواجه مجموعة من المشكلات التي تعيقه.

أولا: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تصنيف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموعتين :المصادر الداخلية والمتمثلة في التمويل الذاتي والمصادر الخارجية والمتمثلة في مصادر الإقراض المختلفة.

1- التمويل الذاتي:

ويتم في هذه الحالة عن طريق المدخرات الشخصية لصاحب المشروع ويقوم صاحب المؤسسة بعملية التمويل منفردا حيث يأخذ المشروع الفردي شكل المشروع الفردي بكل خصائصه، وقد لا يستطيع صاحب المشروع تدبير التمويل اللازم بمفرده فيلجأ إلى بعض أفراد أسرته لإقناعهم بالدخول معه كشركاء في المشروع، وقد يلجأ إلى بعض أصدقائه للدخول كشركاء موصون أو متضامنون وتكوين مشاركة أو شركة مساهمة عامة أو محدودة.

ويمكن للمشروع الصغير تمويل عمليات التوسع ذاتيا أيضا من خلال ما يحتجزه صاحب المشروع من أرباح أو من خلال الأموال التي يحتجزها في صورة مخصصات واحتياطات أو عن طريق سحب الأموال المملوكة لصاحب المشروع أصحاب المشروع أو للمشروع ذاته والمستثمر في صورة ودائع، أوراق مالية، عقارات واستثمارها داخل المشروع.[1]

2- المصادر الخارجية

وتتمثل في مصادر الاقتراض المختلفة والتي نجد من بينها ما يلي[2]:

- الاقتراض من الأهل والأقارب:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص168

[2] محمد عبد الحليم عمر، **التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 25-26 ماي 2003، ص 5.

عند بداية الاستثمار أو عند توسيعه يقوم الأفراد باستخدام مدخراتهم الشخصية لتمويل مشاريعهم، وفي ظل نقصها وعدم كفايتها يلجؤون إلى الأهل والأقارب والأصدقاء للاقتراض وسد عجزهم المالي إلا أن الاقتراض منهم يترتب عليه عدة نتائج سيئة تؤدي إلى التدخل والخلط بين العلاقات الشخصية وعلاقات العمل واتخاذ قرارات عكسية تؤثر على استقلالية المؤسسة ونشاطها ومن هذه العيوب نذكر:

- ✓ الخلط بين العلاقات الشخصية وعلاقات العمل مما يؤثر على أداء المؤسسة.
- ✓ نشوء علاقة ذات طابع شخصي بين صاحب المؤسسة والمقرضين الأهل والأصدقاء تؤثر على استقلالية المؤسسة.

- الاقتراض من البنوك التجارية:

تعتبر البنوك التجارية المصدر الأساسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم القروض اللازمة لها، على أنه يوجد بنوك متخصصة في تمويل هذا النوع من المؤسسات حتى البنوك الأخرى توجد بها فروع متخصصة لها الغرض. وتقدم البنوك قروضا صغيرة ولمدة زمنية قصيرة بضمان موجودات المؤسسة أو بناءا على سمعة مالك المؤسسة ومصداقية القرارات التي يتخذها وما حققته من نجاح.

- قروض الهيئات والمؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة:

تمنح المؤسسات والهيئات المتخصصة في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحكومية منها وغير الحكومية قروضا شبه مجانية بأسعار فائدة بسيطة وبدون ضمانات وعلى الرغم من أهمية هذه المؤسسات والهيئات فإن مساهمتها محدودة وتحكمها إجراءات بيروقراطية كبيرة خاصة في بلدان العالم الثالث، ومن أمثلتها ما يلي:

- ✓ إدارة المشروعات الأمريكية.
- ✓ مؤسسات الدعم والتمويل المتخصصة لتمويل هذه المؤسسات في الهند وإندونيسيا.
- ✓ ج –هيئات الدعم في اليابان.
- ✓ د –هيئات الدعم والتمويل في الجزائر والمتمثلة في وكالة الدعم وتشغيل الشباب ووكالة دعم وترقية الاستثمار.

- التمويل من المصادر الخارجية غير الرسمية:

يعتبر هذا النوع من التمويل من أكثر المصادر شيوعا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات المتوسطة في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية والتمويل غير الرسمي وهو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج الإطار القانوني للدولة حيث يأخذ هذا التمويل مجموعة من الأشكال كالتمويل من الأصدقاء والأقارب جمعيات تناوب الادخار والائتمان وغيره من الأشكال

- الائتمان التجاري:

يشير الائتمان التجاري إلى تسهيلات السداد التي يحصل عليها المشروع الصغير من الموردين، وقد يرى البعض أن الائتمان التجاري يقتصر على تسهيلات السداد التي قد يحصل عليها المشروع في حالة تمويل مشتريات المواد ومستلزمات الإنتاج السلعية ويسدد ثمنها خلال سنة إلا أنه يمكن النظر إلى الائتمان التجاري نظرة شاملة تشمل كافة أنواع تسهيلات السداد التي يحصل عليها المشروع الصغير بصرف النظر عن مدة التسهيلات، ونوع البضاعة فيمكن أن تشمل المواد مستلزمات الإنتاج السلعية، المعدات الآلات والأجهزة ، وبالتالي فالائتمان التجاري يمكن الحصول عليه من الموردين الشركات المانحة للعلامة التجارية أو صاحبة حق الامتياز، تجار الجملة أو التجزئة ، وإن كانت الترتيبات الخاصة بالسداد في حالة المعدات والأجهزة والسيارات والأثاث ، من الأموال الثابتة تختلف عن إجراءات السداد في حالة الائتمان التجاري البسيط، ففي تلك الحالة قد يشترط المورد عدم نقل ملكية المعدات أو الأصول الثابتة المباعة على المشتري إلا بعد استكمال عمليات السداد وذلك بتوفير قدر مناسب من ضمانات السداد.

- الائتمان المصرفي:

تشكل التسهيلات الائتمانية التي يمكن الحصول عليها من البنوك التجارية والمؤسسات المصرفية مصدرا آخر من مصادر التمويل، الذي يمكن صاحب المشروع أن يحصل على ائتمان مصرفي قصير الأجل أو طويل الأجل والأمر يتوقف على طبيعة حاجة المشروع وهل سوف يكون تمويل مشتريات المشروع من مستلزمات الإنتاج السلعية أو لتمويل عجز مؤقت في السيولة النقدية أو تغطية التزامات واجبة السداد قصيرة الأجل مثل سداد أجور العمال، وفي تلك الحالة يكون الائتمان المصرفي المطلوب قصير الأجل أما في حالة تمويل مشتريات المشروع من المعدات والآلات والمباني، فإن الائتمان المطلوب هو طويل الأجل وفي تلك الحالة يقوم البنك بالتمويل المطلوب ويتعهد المشروع بسداد القرض والفوائد المستحقة، ويخضع حجم الائتمان وشروطه وسعر الفائدة لعملية تفاوض بين البنك أو المؤسسة المالية وصاحب المشروع.

ثانيا: المشكلات التمويلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن أهمية التمويل لهذه المؤسسات، تنبع من الدور الفعال الذي تقوم به في تنمية الاقتصاد، حيث أن أصل النشاط الاقتصادي يبدأ بالمشروعات الصغيرة إلى أن يصل إلى المشاريع الكبرى، و تنتقل المؤسسة من صغيرة و متوسطة إلى مؤسسة كبيرة، إضافة إلى أن جل اقتصاديات العالم تعتمد بنسبة كبيرة على هذا النوع من المؤسسات، وكثيرا ما تعتمد هذه المؤسسات في انطلاقتها على قدراتها الخاصة أو تمويلها الذاتي، من قبل مؤسسيها، إلا أنه في غالب الأحيان لا يكفي هذا التمويل بالقيام بجميع أنشطتها، الأمر الذي يدفعها إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة.

وكأول باب يتم طرقه من قبل هذه المؤسسات، هو باب المؤسسات البنكية، وبالتالي يكون لزاما على هذه المؤسسة مواجهة هذا العائق، لأنه من أجل الحصول على قروض مصرفية يستوجب أولا دراسة جدوى وفائدة المشروع، إضافة إلى

الضمانات اللازمة والتي، في غالب الأحيان، تكون شبه منعدمة، إضافة إلى العديد من العراقيل البيروقراطية، مما يؤدي إلى موت المشاريع في مرحلة الانطلاق.

كما بينت الدراسات أن مشكل التمويل التي تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك، لا يرجع إلى عجز هذه البنوك، بل في حقيقة الأمر، عدم رغبة هذه الأخيرة في تمويل المشاريع الصغيرة سواء في بدايتها أو بعد توسعها، وهذا الأمر كثير الانتشار في الدول النامية بسبب:[1]

-ضعف تكيف النظام المالي مع متطلبات المحيط الاقتصادي؛

-نقص التمويل طويل الأجل؛

-المركزية في منح القروض، و ضعف الشفافية؛

-نقص المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسات؛

-ضعف العلاقة بنك/مؤسسة:

[1] سعاد نايف برنوطي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

خلاصة الفصل:

يُعَدّ موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوعاً شاملاً يتطلب التدقيق والتحليل الدقيق، إذ يتباين مفهومها ودورها بحسب نوع النشاط الاقتصادي والقطاع الذي تنتمي إليه داخل الدولة. وتعتبر مقارنتها بين الدول مهمة معقدة بسبب طبيعتها النسبية، حيث تختلف معايير تصنيفها من دولة إلى أخرى، وغالباً ما تستخدم الدول أكثر من مؤشر لتصنيفها.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص، ويظهر دورها الرائد في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، نظراً لقدرتها الفائقة على دمج النمو الاقتصادي مع توفير فرص العمل.

ومع ذلك، فإنه من المهم الاعتراف بالعقبات التي تواجهها، سواء كانت ذلك المتعلقة بها مباشرة أو المتعلقة بالبيئة التي تعمل فيها. وتشير الدراسات الاقتصادية والأكاديمية إلى أن مشكلة التمويل تعتبر أحد أبرز العقبات التي تعيق إنشاء وتطوير هذه المؤسسات وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.

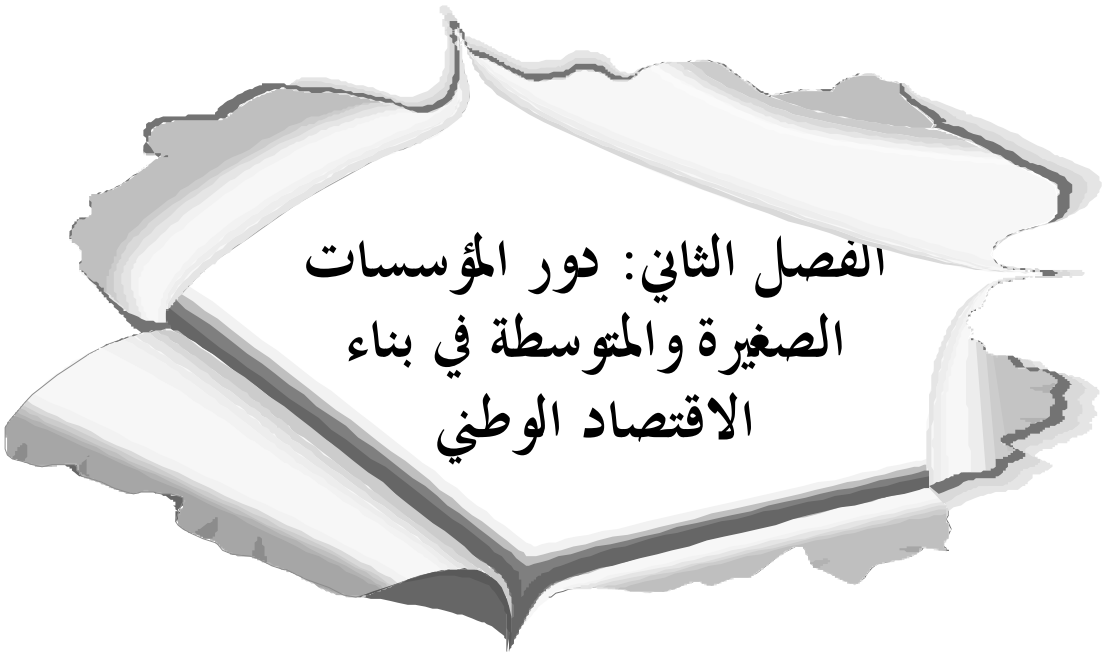

الفصل الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني

تمهيد

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً في بناء الاقتصاد الوطني الجزائري، حيث تشكل عصباً حيوياً يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل. هذه المؤسسات تسهم بشكل كبير في تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على قطاع النفط والغاز، مما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. من خلال دعم الابتكار وتطوير الصناعات المحلية، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الإنتاجية والكفاءة، مما يؤدي إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة للمستهلكين.

إضافةً إلى ذلك، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التوازن الاجتماعي من خلال توفير فرص العمل لشرائح واسعة من المجتمع، بما في ذلك الشباب والنساء. هذه المؤسسات تتيح فرصاً لتطوير المهارات وتعزيز القدرات المحلية، مما يؤدي إلى بناء قاعدة اقتصادية قوية ومستدامة. في السياق الجزائري، يبرز دور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المحلية والإقليمية من خلال الاستفادة من الموارد المحلية وتحفيز النشاطات الاقتصادية في مختلف مناطق البلاد، مما يسهم في تقليل الفوارق الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية.

على ضوء ما سبق تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين كالاتي:

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستراتيجيات دعمها.

المبحث الثاني: اثار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وإستراتيجيات دعمها

أدركت جميع دول العالم، وخاصة النامية منها، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الرغم من التفاوت الكبير بين هذه المؤسسات في البلدان الصناعية المتقدمة مقارنة بوضعها في البلدان النامية من حيث رأس المال. وفي هذا السياق، أولت الجزائر أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظراً لدورها الكبير في تعزيز التنمية.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعود نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار، حيث كانت تلعب دوراً فرعياً مكملًا للشركات الكبرى الفرنسية. ابتداءً من عام 1958، وفي إطار المخطط الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة، بدأت هذه المؤسسات تعمل على تطوير صناعة محلية تخدم المستعمر، وذلك من خلال الأرباح التي حققتها بفضل انخفاض تكلفة اليد العاملة، بالإضافة إلى توفير السلع للمستعمرين والحفاظ على تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي[1]، ويمكن تقسيم مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى ثلاث مراحل رئيسية: المرحلة الأولى من 1963 إلى 1982، المرحلة الثانية من 1982 إلى 1988، المرحلة الثالثة من 1988 إلى 2022.

أولا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 1963-1982

بعد الاستقلال، كان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتألف من مؤسسات صغيرة تم إسنادها إلى لجان التسيير عقب رحيل ملاكها الأجانب. منذ عام 1967، أُدرجت هذه المؤسسات ضمن أملاك الشركات الوطنية. تم إصدار أول قانون للاستثمار في عام 1963 لمعالجة عدم الاستقرار المحيط بعد الاستقلال، لكن تأثيره كان محدوداً على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما قانون الاستثمار الصادر عام 1966، فكان يهدف إلى تحديد وضعية الاستثمار الخاص الوطني ضمن إطار التنمية الاقتصادية الحيوية. اعتُبرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكملة للقطاع العام الذي كان المحرك الرئيسي للسياسة الاقتصادية وتنمية الدولة، وفقاً لاستراتيجية التنمية المعتمدة على الصناعات المصنعة في الاقتصاد المركزي آنذاك. خلال الفترة من 1963 إلى 1982، لم تكن هناك سياسة واضحة تجاه القطاع الخاص، الذي شهد تطوراً محدوداً فقط على هامش المخططات الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، كان تشريع العمل صارماً والتجارة الخارجية مغلقة، مما أدى إلى حذر

[1] بوزيان عثمان، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-متطلبات التكيف واليات التأهيل-**، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، المركز الجامعي سعيدة، 17و18 افريل 2006، ص 767.

المستثمرين من القطاع الخاص. تركزت الاستثمارات في الآلات التي تحتاج إلى تحكم تكنولوجي بسيط وعدد قليل من العمالة المؤهلة، وكانت الاستثمارات الخاصة موجهة بشكل كبير نحو قطاعات التجارة والخدمات[1].

ثانيا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1982-1988

خلال هذه الفترة، ومع الأهداف المسطرة والمخططة، تم تحسين إدارة وتأطير وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تُرجم هذا التوجه من خلال إصدار قانون التنظيم الجديد للاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني في 21 أغسطس 1982، الذي منح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض الإجراءات مثل حق التحويل الضروري للحصول على التجهيزات والمواد الأولية، والقبول المحدد للترخيصات الشاملة للاستيراد ونظام الاستيراد بدون دفع. في عام 1983، تم إنشاء ديوان للتوجيه لمتابعة الاستثمار الخاص تحت وصاية التخطيط والتهيئة العمرانية. حدد قانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إجراءات التسهيلات الإدارية لإنشاء المؤسسات، وتم إنشاء صندوق لضمان القروض المقدمة من البنوك لهذه المؤسسات[2].

اتبعت الدولة سياسة دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظراً لأهميتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتتضمن ميزاتها:

1. استخدام تقنيات بسيطة.

2. قدرة على توفير فرص عمل بتكلفة منخفضة، واستيعاب العمالة الأقل مهارة، وتوفير فرص عمل لخريجي الجامعات في ظل انتشار ثقافة العمل الحر والاستثمار[3].

3. توجيه الاستثمار الخاص الوطني نحو نشاطات تستجيب لاحتياجات التنمية وتتكامل مع القطاع العام.

4. تعزيز تكامل الاستثمار الخاص مع التخطيط العام.

اعترف قانون الاستثمارات لسنة 1988 لأول مرة بدور القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية الوطنية. استمرت استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التوجه نحو الأنشطة المتعلقة بالسلع الاستهلاكية النهائية. على الرغم من ذلك، كان هناك تطور ضعيف في مجال المناولة، الذي كان من المفترض أن يكون أحد مجالات نشاط المؤسسات

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الإصلاحات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العالمي، العدد03، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2007، ص ص 122،123.

[2] بوزيان عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص770.

[3] عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي، **الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر**، حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 05و06 ماي2013، ص 3.

الصغيرة والمتوسطة. خلال الفترة الممتدة من 1963 إلى 1988، لم يكن هناك ترابط أو التحام فعال بين القطاعات العمومية والخاصة، مما حال دون تطوير شراكة حقيقية في مجالات المناولة[1].

ثالثًا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة من 1988 إلى 2022:

في عام 1988، ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالجزائر، تم التوجه نحو اقتصاد السوق. هذا التحول تطلب وضع إطار تشريعي جديد بالإضافة إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية. وقد حدد هذا الإطار الأهداف العامة التالية:

1. استبدال الاقتصاد الموجه باقتصاد السوق.
2. تحقيق استقلالية المؤسسات العمومية وإخضاعها للقواعد التجارية.
3. تحرير الأسعار.
4. تحقيق استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر.

خلال هذه الفترة، صدرت العديد من القوانين التي أثرت على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهمها:

1. القانون رقم 88/29 المؤرخ في 19 يوليو 1989، الذي أنهى احتكار المؤسسات العمومية للتجارة الخارجية وفتح المجال للقطاع الخاص.
2. القانون رقم 90/10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتعلق بالنقد والقروض، والذي شجع على حرية حركة رؤوس الأموال ودعم جميع أشكال الشركات دون استثناء.

قبل التطرق إلى الإحصائيات، يجب أن نذكر أهم أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي تشملها الإحصاءات التي تجريها الهيئات والصناديق الخاصة بتمويل ومرافقة الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي:

1. المؤسسات الخاصة: وهي التي يملكها الأفراد أو القطاع الخاص، وتمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنقسم إلى مؤسسات ذات أشخاص معنويين ومؤسسات ذات أشخاص طبيعيين (مهن حرة).
2. المؤسسات العامة: وهي التي تملكها الدولة بشكل كامل أو جزئي، وتمثل نسبة ضعيفة جدًا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 126،127.

3. الصناعات التقليدية: وهي المؤسسات التي تعتمد على العمل اليدوي وتتميز بالطابع الفني الذي يساهم في نقل المهارات التقليدية. تم نقل هذه المؤسسات إلى قطاع السياحة بعد تعديل وزاري، وبالتالي خرجت من الإحصاء العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدءًا من عام 2010، حيث تم استبدالها في التقسيم الإحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي[1].

في الفترة من 2020 إلى 2022، شهدت الجزائر زيادة ملحوظة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ عددها أكثر من 1.3 مليون مؤسسة، وهو رقم يمثل نقلة نوعية في الساحة الاقتصادية للبلاد.

- 2020: بلغ عدد المؤسسات حوالي 1.2 مليون مؤسسة.

- 2021: استمر العدد في النمو ليصل إلى حوالي 1.26 مليون مؤسسة.

- 2022: بلغ العدد أكثر من 1.3 مليون مؤسسة في منتصف العام.

هذه الأرقام توضح الديناميكية والنمو المستمر في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[2].

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، **مرجع سبق ذكره**، ص 125.

[2] مجلة البلاد، متاح على الموقع:

https://www.elbilad.net/national/%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D8%AF%D8%AF- ، اطلع عليه بتاريخ 2024/05/30 على الساعة 09.12.

الجدول رقم (2-1): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة الممتدة من 2010-2022

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2010	607297
2011	659309
2012	711832
2013	777818
2014	852052
2015	943569
2016	1022621
2017	1074503
2018	1093170
2019	1193339
2020	1200000
2021	1260000
2022	1300000

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على: سمية شاهيناز، واخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة استطلاعية-، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد02، 2021، ص ص 206،207.

مجلة البلاد، متاح على الموقع:

https://www.elbilad.net/national/%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D8%AF%D8%AF- ، اطلع عليه بتاريخ 2024/05/30 على الساعة 09.12.

المطلب الثاني: آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تتمتع بخبرة واسعة في مجال الإدارة والتنظيم وإدارة المشاريع الاقتصادية؛ مما جعل التدريب وإعادة تأهيل الموارد البشرية أمرًا ضروريًا وأهمية استراتيجية لتعزيز وتطوير أداء هذه المؤسسات لتتمكن من مواكبة التطورات الفنية والتقنية.

أولاً – ترقية التشاور

تعمل الوزارة على تعزيز التشاور لتفعيل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الجمعيات المهنية ومنظمة أرباب العمل، حيث يتم دراسة ومناقشة مختلف المشاكل التي تعيق تنمية هذا القطاع بهدف إعداد مخطط استراتيجي لتطويره. يدعم هذا العمل بإنشاء المجلس الوطني الاستشاري، المكلف بتعزيز الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات المهنية من جهة، والسلطات العمومية من جهة أخرى. يتمتع المجلس بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وفقًا للقانون التوجيهي رقم 11-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001.

ثانياً – برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها

لتجاوز العقبات التي تعترض تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم إعداد برنامج تأهيلي يتضمن محاور رئيسية لمعالجة المشاكل التي تواجه المستثمرين بهدف تحسين قدرة هذه المؤسسات التنافسية وتمكينها من مواكبة التطورات الاقتصادية. أعدت الوزارة برنامجًا وطنيًا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة مليار دينار سنويًا حتى عام 2013، يشمل مرحلتين: مرحلة التكييف لمدة خمس سنوات، ومرحلة الضبط لمدة سبع سنوات.

يتضمن برنامج التأهيل مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منفصلًا عن سياسة ترقية الاستثمارات وحماية المشاريع التي تواجه صعوبات. يتكامل البرنامج مع البرامج القطاعية للوزارات والهيئات الأخرى المسؤولة عن ترقية النظام المؤسسي الاقتصادي لتحقيق الأهداف التالية:

1. إعداد دراسات شاملة لتحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل بناءً على خصوصية كل ولاية وكل نشاط ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر تثمين الإمكانيات المحلية[1].

2. ضمان استمرار وتطوير نظام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] رحايلية بلال، فرج شعبان، **اليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والتحديات**، الملتقى الوطني للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية والمتنوعة والتنويع الاقتصادي في ظل أسعار المحروقات 2017، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 25افريل 2017، ص 09.

3. تعزيز القدرة التنافسية لهذه المؤسسات من خلال اعتماد أحدث أساليب الإدارة والالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية للجودة.

4. تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

5. الحفاظ على العمالة وتقليل البطالة.

6. إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ووضع مخطط لتأهيلها.

7. تأهيل البيئة المحيطة بالمؤسسة عبر تنسيق فعال بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها القريب.

8. المساهمة في تمويل خطط تنفيذ عمليات التأهيل، خاصة في مجال ترقية المهارات المهنية عبر التدريب، وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية والإدارية، والامتثال للقواعد الدولية للجودة وخطط التسويق.

يمول برنامج التأهيل من المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا (MEDA). يهدف البرنامج إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة على المستويين المحلي والإقليمي عبر شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتمتع بالكفاءة والتنافسية في سوق مفتوح، وخلق فرص عمل دائمة، وتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتقليل الضعف التنظيمي الذي تشهده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتخفيف من الاقتصاد غير الرسمي، وتوفير نظام معلوماتي موثوق به لتتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خدمة الاقتصاد الوطني[1].

[1] رحايلية بلال، فرج شعبان، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

المطلب الثالث: العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل غيرها من المؤسسات الاقتصادية، مجموعة من التحديات التي قد تعرقل نشاطها. يجب على صناع القرار الاقتصادي أن يأخذوا في الاعتبار أهمية هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية للدول. ومن بين أهم هذه المعيقات:

1.مشكلة التمويل: يعتبر التمويل أمرًا حيويًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تلعب دورا مهما في تنمية الاقتصاد. غالبًا ما يبدأ النشاط الاقتصادي بمشاريع صغيرة تتطور بمرور الوقت، وتحتاج هذه المؤسسات إلى تمويل خارجي لتحقيق أهدافها. غالبًا ما تواجه تلك المؤسسات صعوبات في الحصول على تمويل من البنوك نظرا للعديد من العوامل بما في ذلك الضمانات المطلوبة والإجراءات البيروقراطية الطويلة.

2.**مشكلة العقار الصناعي**[1]: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في العثور على مواقع مناسبة لتنفيذ أنشطتها، خاصة في البلدان النامية. قد تتسبب القيود البيروقراطية وطول مدة منح الأراضي في تأخير تطوير المشاريع الصغيرة وتعقيد عمليات البحث عن مواقع مناسبة للأنشطة الاقتصادية.

إذا كانت هذه المشاكل لا تُعالج بشكل فعال، فقد تضطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الاعتماد على مصادر تمويل بديلة مثل التجارة على الائتمان أو تخفيض أسعار منتجاتها، مما قد يؤثر سلبًا على برحيتها ونموها المستقبلي.

3.الخدمات الضرورية: كثيرة هي المنشآت الصناعية التي تفتقر إلى الخدمات العامة، كالمياه الصالحة للشرب والطاقات الكهربائية اللازمة للنشاط، الأمر الذي يدفع بأصحاب المشاريع إلى حل هذه المشاكل ارتجاليا حتى ولو كانت طرق المعالجة غير قانونية كل هذه المشاكل تعمل على عرقلة هذه المشاريع[2].

4.سوق مواد البناء: أصبح صعبا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على المواد اللازمة للبناء في ظل الفوضى التي يعاني منها هذا السوق والإجراءات المعقدة التي يرتبط بها، إضافة إلى عجزه في تمويل الاقتصاد الوطني، كل هذا يدفع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باللجوء إلى الأسواق الموازية والتي تمتاز بالأسعار المرتفعة، الأمر الذي يؤثر سلبا على كلفة المشروع[3].

---

[1] رامي زيدان، **تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية: دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، جامعة دمشق، 2005، ص 26.

[2] فريد النجار، **الصناعات والمشروعات الصغرى والمتوسطة الدار الجامعية**، ط1، الإسكندرية، 2006، ص 42.

[3] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، ط1، الدار الجامعية لطباعة والنشر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص ص 94-95.

5.مشكل الإجراءات الإدارية: يتوقف أيضا نجاح مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العلاقة التي تربط بين هذه الأخيرة والإدارة المسيرة لهذا القطاع، حيث أن المشكل الذي يواجهها هو مشكل نظام وليس مشكل أشخاص، لأن الإدارة كانت ولازالت تمثل السبب الرئيسي في العوائق التي تقف في وجه تنمية هذه المؤسسات وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية[1].

6.مشكل الحصول على تراخيص التشغيل: من أجل الحصول على ترخيص التشغيل لابد من صاحب المؤسسة القيام بمجموعة من الإجراءات من أجل استيفاء شروط صحية و أمنية معينة، الأمر الذي يتطلب وقتا طويلا، بالإضافة إلى عمليات المعاينة من طرف الجهات المختصة و التي تحوي في طياتها بيروقراطية كبيرة حيث أن الشروط المفروضة على صاحب المشروع غالبا ما تفشله نظرا لضيق مساحة الورشات وارتفاع تكلفة توفيرها، مما يدفع بهذه المؤسسات بالعمل بصورة غير رسمية، مما يضرب استقرار المؤسسة و انخفاض الكفاءة الإنتاجية و مستوى جودة السلع المنتجة[2].

7.مشكلة التأمينات الاجتماعية: لعل من بين أهم العقبات أمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد التأمينات الاجتماعية، حيث يجب على أصحاب المشاريع تأمين جميع العمال مهما بلغ عددهم، الأمر الذي يدفع بصاحب العمل على التقاعس على دفع التأمينات نظرا لتكلفتها بالنسبة لهذه المشاريع الصغيرة، مما يعرضهم إلى دفع غرامات وفوائد التأخير تضيف عبء على عبء[3].

8.مشكلة الضرائب: في غالب الأحيان تكون هذه المشاريع الصغيرة غير متوفرة على دفاتر محاسبية، الأمر الذي يؤثر سلبا عليها من خلال فرض ضرائب جزافية، يمكن أن تكون كبيرة مقارنة بربح المؤسسة مما يؤدي إلى ترك صاحب المشروع لاهتماماته بالعملية الإنتاجية والجري وراء مصلحة الضرائب وكثيرا ما يؤدي الأمر إلى إفلاس المؤسسة[4].

9.مشكلة التشريعات المنظمة لسوق العمل: دخول هذه المؤسسات إلى الاقتصاد بصفة رسمية يجعلها تخضع إلى القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي، ومن بين هذه القوانين نجد تلك المتعلقة بسوق العمل، كالحد الأدنى للأجور ومن الالتحاق بالعمل ... الخ، الأمر الذي يؤدي إلى تقييد فرص العمل التي يمكن أن توفرها هذه المؤسسات، هذه القوانين الصارمة، وخوفا من الشكاوى التي يمكن أن تصل الجهات المختصة من قبل عمال المؤسسة، تدفع بصاحب المشروع بالاعتماد على اليد العاملة العائلية و المؤقتة والموسمية، الأمر الذي يؤثر حتما على الكفاءة الإنتاجية لهذه المؤسسات[5].

---

[1] علي السلمي، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشأة الصغيرة**، ط3، دار غريب للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 52.

[2] طاهر محسن الغالبي منصور، **منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 40.

[3] محمد فتحي صقر، **واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية**، ورقة بحثية ضمن ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي الإشكاليات وآفاق التنمية القاهرة 19-22 جانفي 2004، ص 33

[4] سيد كاسب، جمال كمال الدين، **المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات**، ط1، مركز تطوير الدراسات والبحوث، جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص 16.

[5] محمد فتحي صقر، **مرجع سبق ذكره**، ص 33.

10.مشكل نقص الخبرة و المعلومات: نظرا لصغر حجم هذه المؤسسات و عدم امتلاكها لخبراء اقتصاديين أو مستشارين تعجز هذه المؤسسات على تبني استثمارات على أسس اقتصادية رشيدة، مع إمكانية تفويت فرص استثمار يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على المؤسسة، وعدم الإلمام بتطورات الإنتاج و الطلب السوقي و حجم الواردات المناظرة و مستويات الأسعار و غيرها من المتغيرات الاقتصادية يجعل من الصعوبة على صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تحديد سياسات الإنتاج و التسويق التي تمكنه من تدعيم قدرته التنافسية في السوق أو علاقاته التكاملية مع المؤسسات الكبيرة [1].

11.مشكلة قلة الخبرة التنظيمية والتسييرية: لعل الملاحظ على الجزء الكبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن أصحابها ليس لديهم مستوى تعليمي كبير، الأمر الذي يجعل هذه المؤسسات تتخبط في نقص الخبرة التنظيمية والتسييرية، هذا راجع إلى:

- عدم توفر فرص التدريب الجيد والمناسب لإعداد مسيرين أكفاء لتسيير الإدارة على أعلى مستوى وذلك بسبب قصور البرامج التعليمية في هذا المجال.
- نقص الخبراء المختصين في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضعف التنسيق فيما بينها.
- خوف الكثير من المؤسسات من التعامل مع البنوك أو المؤسسات التمويلية الرسمية، لأنهم لا يستوعبون نظمها وطبيعتها، وليست لهم الخبرة في إجراء التعامل معها، ولا خلاف أنه في ظروف ومعطيات بهذا الشكل، لا يمكن التخطيط لإنشاء وتطوير المؤسسات وحتى الاقتصاد برمته[2].

12.مشكلة اليد العاملة الفنية المدربة: نظرا لضعف الجانب المالي، ولأهمية العنصر البشري في القيام بالعملية الإنتاجية، و خصوصا ذو المهارة الفنية، تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة الحصول على هذا العنصر بسهولة، وذلك يرجع إلى تفضيل هذا العنصر العمل في المؤسسات الكبرى و بالأخص العمومية منها، بسبب الأجور الكبيرة و الحوافز ... الخ، إضافة إلى عدم توفر الأجور المناسبة و الحوافز، تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدم توافر فرص التكوين و التدريب الجيد و المناسب لإعداد الموارد البشرية من أجل استقطاب اليد العاملة المؤهلة، و ذلك راجع إلى صغر حجمها و ارتفاع تكاليف التكوين[3].

13.مشكل التسويق: بسبب المنافسة القوية من قبل المؤسسات الكبيرة، محلية كانت أو أجنبية، تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات التسويق، سواء السوق المحلي أو الخارجي، إضافة إلى المنتجات المستوردة والمماثلة لمنتج هذه المؤسسات و الذي يتسم بالجودة، الأمر الذي يجعل الزبائن يمتنعون عن شراء منتج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و يقبلون

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 57.

[2] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[3] طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

على شراء السلع المستوردة، وهذه المشاكل ناجمة عن نقص الوعي التسويقي، ونقص الكفاءة المرتبطة بالبيع، و عدم القدرة على دراسة حال الأسواق، من أسعار وسلع منافسة، إضافة إلى القدرة الشرائية للمستهلكين، وكل هذا النقص يدفع بصاحب المؤسسة بالاعتماد على وسطاء من أجل القيام أو إعطاء النصائح في المجال التسويقي، و ذلك لن يكون مجانا، الأمر الذي يزيد من تكاليف المؤسسة، وينعكس على ربحيتها ، أضف إلى ذلك عدم قدرتها على تقديم خدمات ما بعد البيع أو توفير تسهيلات الدفع للعملاء[1].

المبحث الثاني: اثار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد الوطني

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمودًا فقريًا في أي اقتصاد، حيث تؤثر بشكل كبير على النمو والاستقرار الاقتصادي. فهي تسهم في توليد فرص العمل وتعزيز الابتكار، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتنويع الاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز التنمية المحلية من خلال دعم القطاعات الصغيرة للتجارة والخدمات المحلية. وبفضل مرونتها وقدرتها على التكيف مع التحديات، تساهم هذه المؤسسات في تحفيز النشاط الاقتصادي وتقليل الفجوة الاقتصادية، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل.

المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية مجال التشغيل

تتمحور أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز قطاع التشغيل حول تحديات البطالة المتزايدة والتي تشكل مشكلة اقتصادية واجتماعية تستدعي التدخل. فهذه المؤسسات تُعَدُّ الطريق الأكثر فاعلية لاستيعاب العمالة وتحريك القوى العاملة نحو الإنتاجية الصناعية، وتُعَدُّ جزءًا رئيسيًا من الخطة الخماسية للفترة من 2014 إلى 2010، التي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من معدلات البطالة. وقد حققت سياسات التشغيل نجاحًا كبيرًا خلال الفترة من 2010 إلى يونيو 2012، حيث تم إنشاء أكثر من 1.25 مليون وظيفة في القطاعين الاقتصادي والوظيفي العام، بالإضافة إلى مليون آخر من خلال الشبكة الاجتماعية المنشأة في إطار التضامن الوطني.

تسعى الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى دعم المؤسسات التي لا تتمكن من الاستمرار في السوق الاقتصادية، بهدف تعزيزها اقتصاديًا وتحفيز المنافسة لتحقيق النمو الاقتصادي. وتهدف إعادة النظر في الضرائب المفروضة على المؤسسات إلى تحفيز الاستثمارات داخل البلاد وتعزيز إنشاء الوظائف المحلية بدلاً من الاعتماد على الاستيراد.

أعلن رئيس المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2011 عن إجراءات تحفيزية، مما أدى إلى إنشاء حوالي 50 ألف مؤسسة صغيرة، ولكن في الوقت ذاته شهدنا إغلاق حوالي 30 ألف مؤسسة نتيجة

[1] سيد كاسب جمال كمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص 19.

للتحديات الاقتصادية والمؤسسية. وتعتمد استمرارية هذه المؤسسات على تحسين بيئتها المباشرة، وتحتاج السلطات العمومية إلى اتخاذ إجراءات تحفيزية إضافية خالية من البيروقراطية[1].

برنامج التأهيل الوطني، الذي بدأ تنفيذه في عام 2010، يلعب دورًا هامًا في تحسين الوضعية المؤسسية في الجزائر، حيث يتميز بالدعم المالي الكبير والإجراءات التي تعزز الجوانب الإدارية وسلاسل الإنتاج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة إلى حوالي 9٪ في عام 2012، وهي تقريبًا نفس النسبة المذكورة في تقرير صندوق النقد الدولي بشأن الآفاق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة[2].

الجدول رقم (02-02): تطور مناصب الشغل المصرح بها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ الوحدة عامل

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
م ص وم خاصة	1.5م	1.6م	1.8م	1.9م	2.1م	2.3م	2.5م	2.5م
م ص وم العامة	48الف	48الف	47الف	48الف	46الف	43الف	29الف	23الف
المجموع	1.6م	1.7م	1.8م	2م	2.1م	2.3م	2.5م	2.6م

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على: لقرع فايزة، طيبة عبد العزيز، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد20، المجلد 15، 2019، ص182.

الشكل رقم(02-01): يوضح تطور مناصب الشغل المصرح بها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ الوحدة عامل

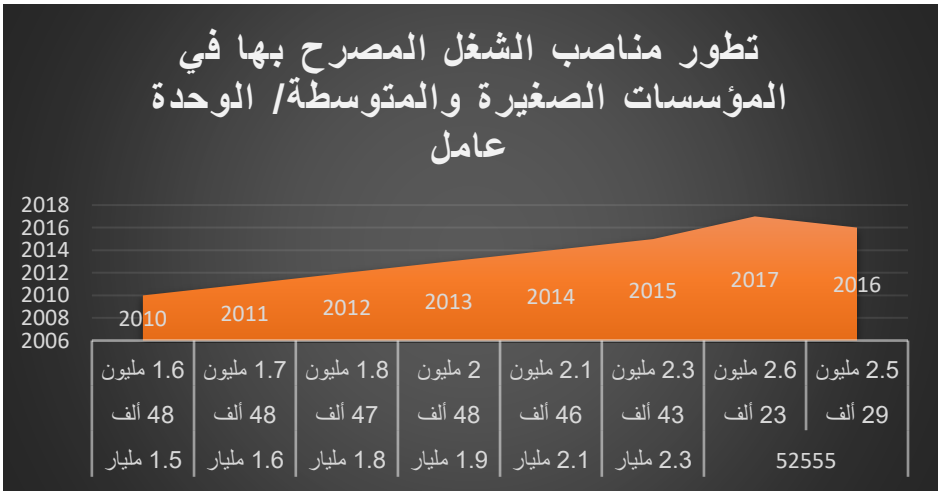

[1] جيلالي بوشارف، فوزية بوخبزة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 06، المجلد04، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2014/01/31، ص ص 192-194.

[2] جيلالي بوشارف، فوزية بوخبزة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 192-194.

المصدر: من اعداد الطلبة، بالاعتماد على: لقرع فايزة، طيبة عبد العزيز، **مرجع سبق ذكره،** ص182.

المطلب الثاني: أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إنعاش الصادرات

ان واقع تصدير السلع خارج قطاع المحروقات في الجزائر يمثل تحديًا كبيرًا، خاصة مع اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على صادرات المحروقات. هذا الاعتماد يشكل تهديدًا للاستقرار الاقتصادي، حيث يمكن أن يؤدي تراجع أسعار المحروقات إلى تأثير سلبي على الاقتصاد بأكمله. وتتطلب استراتيجية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات تنويعًا وتطويرًا في القطاعات الأخرى.

يظهر جدول رقم (02-02) سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية خلال الفترة الماضية، حيث بلغت نسبتها أكثر من 94% في بعض السنوات. هذا الاعتماد المفرط يعزز الهشاشة الاقتصادية ويزيد الضغوط على الاقتصاد.

التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدخول إلى الأسواق الدولية تعود جزئياً إلى نقص التوافق مع المعايير العالمية وضعف الإنتاج. ومن الجدير بالذكر أنه تم تسجيل ارتفاع في صادرات المحروقات خلال فترة معينة، ولكنها انخفضت في فترات أخرى، مما يعكس تقلبات الأسواق العالمية والتباين في الطلب.

من الواضح أن الاعتماد المفرط على المحروقات ينبغي أن يتغير، ويجب على الجزائر الاستثمار في تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال تطوير الصادرات في قطاعات أخرى بجانب المحروقات. هذا سيسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق نمو مستدام وشامل في المدى الطويل[1].

الجدول رقم(02-03): تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات 2010-2017/الدولار الامريكي

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ص خارج المحروقات	1526م	2062م	2062م	2165م	2582م	2063م	1780م	1890م
%	2.67	2.81	2.87	3.28	4.11	5.46	5.93	5.44
ص المحروقات	55527	71427	69804	63752	60304	35724	28246	32873

[1] لقرع فايزة، طيبة عبد العزيز، **مرجع سبق ذكره،** ص182.

%	97.33	97.19	97.13	96.72	95.89	94.54	94.07	95.56
مجموع الصادرات	57053	73489	71866	65917	62886	37787	30026	34763

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على: لقرع فايزة، طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص182.

الشكل رقم(02-02): يوضح تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات 2010-2017/الدولار الامريكي

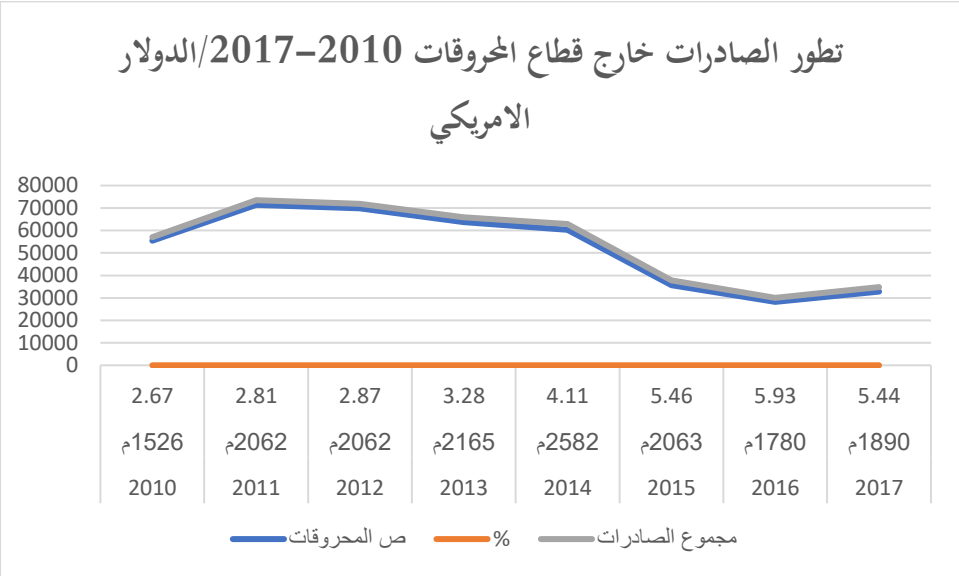

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على: لقرع فايزة، طيبة عبد العزيز، **مرجع سبق ذكره**، ص182.

تشير المعطيات إلى تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر بين عامي 2010 و2017، حيث ارتفعت من 1526 مليون دولار في 2010 إلى 2582 مليون دولار في 2014، لكنها شهدت انخفاضًا ملحوظًا إلى 1780 مليون دولار في 2016 قبل أن ترتفع قليلاً إلى 1890 مليون دولار في 2017. على الرغم من أن نسبة مساهمة هذه الصادرات زادت من 2.67% في 2010 إلى 5.93% في 2016[1]، إلا أن القيمة المطلقة لا تزال منخفضة مقارنة بالصادرات النفطية. تراجعت صادرات المحروقات بشكل حاد من 71427 مليون دولار في 2011 إلى 28246 مليون دولار في 2016، مما أدى إلى انخفاض إجمالي الصادرات بشكل كبير. تعكس هذه الأرقام التحديات التي تواجهها الجزائر في تنويع اقتصادها بعيدًا عن الاعتماد على المحروقات، وتبرز الحاجة الملحة لتحسين جودة وتنافسية المنتجات الوطنية وتنفيذ سياسات تشجع الاستثمار في القطاعات غير النفطية.

[1] لقرع فايزة، طيبة عبد العزيز، **مرجع سبق ذكره**، ص182.

مما سبق يمكن استنتاج أن: التحليل الاقتصادي لمعطيات الصادرات الجزائرية بين 2010 و2017 يكشف عن اعتماد كبير على قطاع المحروقات، مما يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية. على الرغم من الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد، إلا أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تزال تشكل نسبة صغيرة من إجمالي الصادرات. تشير هذه البيانات إلى ضرورة تكثيف الجهود لتعزيز القطاعات غير النفطية من خلال تحسين جودة الإنتاج، تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، وتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تنفيذ هذه الاستراتيجيات سيكون حاسمًا لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات.

الجدول رقم (02-04): تطور التركيب السلعي خارج المحروقات 2010-2017/الدولار الامريكي

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	الحصة%	التطور%
م غذائية	315	355	315	402	323	235	327	348	1.13	6.42
م خام	94	161	168	109	109	106	84	37	0.29	-13.1
م نصف مصنعة	1056	1496	1527	1458	2121	1693	1597	1348	4.5	4.77
ت صناعية	30	35	32	28	16	19	53	74	0.18	37.04
س استهلاكية	30	15	19	17	11	11	18	20	0.06	5.26
الطاقة والتشحيم	55527	71427	69804	62960	60304	32699	27102	32864	93.84	16.45
المجموع	57053	73489	71866	64974	62886	34668	28883	34763	100	15.78

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على: لقرع فايزة، طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص183.

الشكل رقم (02-03): يوضح تطور التركيب السلعي خارج المحروقات 2010-2017/الدولار الامريكي

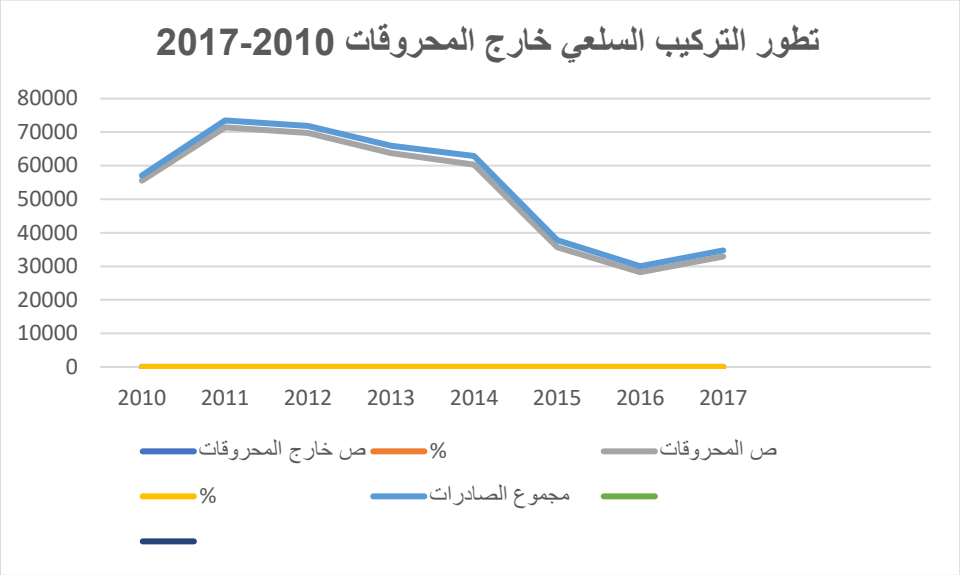

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على: لقرع فايزة، طيبة عبد العزيز، **مرجع سبق ذكره**، ص182.

تشير المعطيات إلى أن التركيب السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر بين عامي 2010 و2017 يعكس تحديات كبيرة في تنويع الاقتصاد. فعلى الرغم من النمو الطفيف في بعض القطاعات مثل المواد الغذائية والتجهيزات الصناعية، التي شهدت تطورًا إيجابيًا بنسبة 6.42% و37.04% على التوالي، إلا أن حصتها من إجمالي الصادرات تبقى هامشية بنسبة 1.13% و0.18%. في المقابل، شهدت المواد نصف المصنعة، التي تمثل أكبر مكونات الصادرات غير النفطية بحصة 4.5%، تقلبات ملحوظة مع تراجع بنسبة 4.77%. أما قطاع الطاقة والتشحيم، فقد هيمن على الصادرات بنسبة 93.84%، لكن شهد انخفاضًا كبيرًا بسبب تراجع أسعار النفط، مما أثر على إجمالي الصادرات التي انخفضت بنسبة 15.78% بين 2010 و2017[1]. يعكس هذا التحليل الاعتماد المفرط على المحروقات والحاجة الملحة لتطوير وتنويع القطاعات غير النفطية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق نمو مستدام.

ان البيانات تشير إلى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. رغم بعض النمو في الصادرات غير النفطية مثل المواد الغذائية والتجهيزات الصناعية، تظل مساهمتها في إجمالي الصادرات هامشية. التراجع الملحوظ في صادرات المواد نصف المصنعة وانخفاض إجمالي الصادرات يبرز التحديات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد. لذلك، يجب على الجزائر تكثيف جهودها لتنويع اقتصادها، تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية، وتحسين جودة الإنتاج لتقليل الاعتماد على المحروقات وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الثروة

[1] لقرع فايزة، طيبة عبد العزيز، **مرجع سبق ذكره**، ص183.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً بارزاً في خلق الثروة في الاقتصادات المختلفة حول العالم. تعتبر هذه المؤسسات النوعية الصغيرة والمتوسطة من أهم أركان الاقتصاد، حيث تسهم بشكل فعال في تعزيز النمو الاقتصادي.

أولا: الناتج الداخلي الخام

الجدول رقم (02-05): نسب النمو في الناتج الداخلي الخام 2010-2016

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الدول	**3.63**	**2.89**	**3.37**	**2.77**	**3.79**	**3.76**	**3.30**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على: عبد الحق بوقفة، عبد الله مايو، "**مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والصعوبات التي تواجهها**"، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد05، المجلد 03، سبتمبر 2018، ص12

الشكل رقم (02-04): يوضح نسب النمو في الإنتاج الداخلي الخام 2010-2016

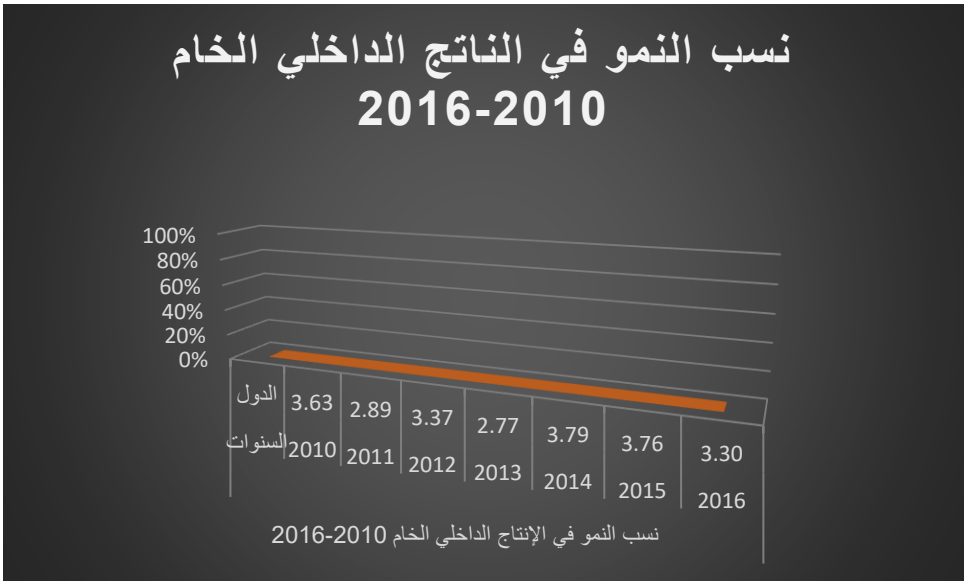

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على: عبد الحق بوقفة، عبد الله مايو، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

نظرًا للتقلبات في نسب النمو للإنتاج الداخلي الخام في الفترة من عام 2010 إلى عام 2016، يمكن تفسير الوضع الاقتصادي بأنه يعكس مزيجًا من التحديات والتعافيات. بدأ الفترة بتراجع في النمو بين عامي 2010 و2012، حيث انخفض معدل النمو إلى أدنى مستوياته في عام 2012. يمكن أن يكون هذا الانخفاض نتيجة لعوامل داخلية مثل ضعف الطلب المحلي أو التحديات الاقتصادية العالمية.

لكن من الملفت للنظر أن هناك تحسنًا في الأداء الاقتصادي بدأ يظهر في الفترة من عام 2013 إلى عام 2014، حيث شهدت النسبة نموًا قويًا، وربما يعزى ذلك إلى تنفيذ سياسات اقتصادية فعالة أو تحسن في الظروف الاقتصادية العامة. هذا التحسن قد ساهم في استقرار الوضع الاقتصادي وزيادة الثقة في السوق.

ومن الجدير بالذكر أن الفترة بين عامي 2014 و2016 شهدت استقرارًا نسبيًا في النمو، حيث بقيت النسب ضمن نطاق متقارب. هذا الاستقرار يمكن تفسيره على أنه مؤشر على استقرار الاقتصاد وقدرته على التكيف مع التحديات الداخلية والخارجية.

يُظهر تحليل نسب النمو للإنتاج الداخلي الخام خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2016 تقلبات معينة في الأداء الاقتصادي. بدأت الفترة بتراجع في النمو يُعزى جزئياً إلى التحديات الاقتصادية العالمية والداخلية. لكن بدأ هناك تحسن تدريجي في الأداء الاقتصادي بدايةً من عام 2013، وزاد هذا التحسن في عام 2014. تلا ذلك فترة من الاستقرار النسبي في النمو بين عامي 2014 و2016.

بالمجمل، يُظهر الاقتصاد استعداداً للتكيف مع التحديات المتغيرة وتحقيق تحسن تدريجي في الأداء. لكن يبقى التحدي الرئيسي هو الحفاظ على هذا التوجه الإيجابي وتعزيزه، ربما من خلال تنفيذ سياسات اقتصادية متنوعة تعزز النمو المستدام وتعزز مقاومة الاقتصاد للتقلبات المستقبلية.

ثانيا: القيمة المضافة

تترجم كذلك مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، كما يوضحه الشكل أسفله.

الشكل رقم(02-05): يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2005-2014/مليار دينار جزائري

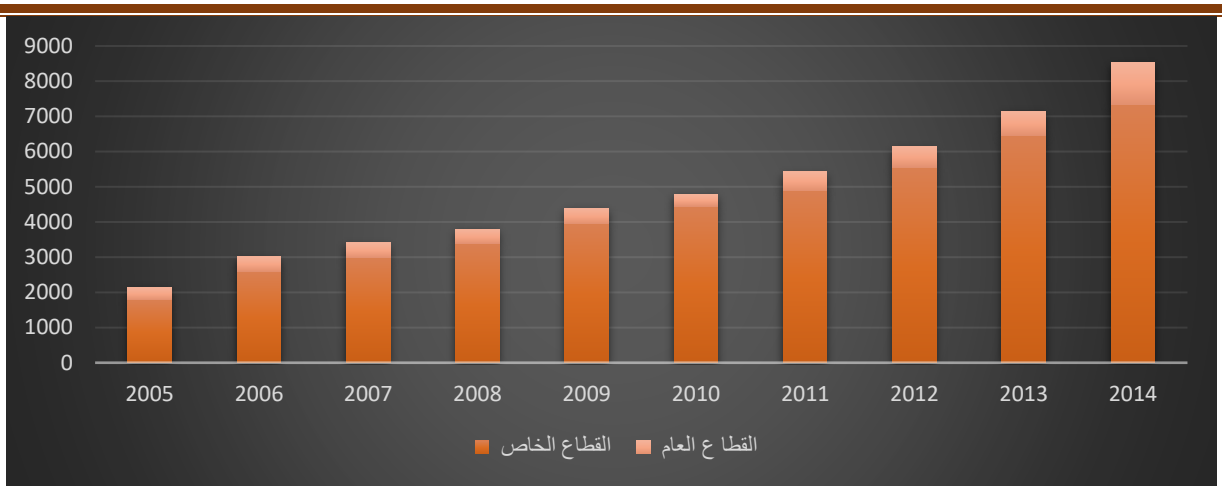

المصدر: من اعداد الطلبة. بالاعتماد على: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، **نشريه المعلومات الاقتصادية والإحصائية**، العدد 16، 2009، 53.

الشكل أعلاه يوضح المساهمة الهامة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة (2005-2014)، مما يبرز أهمية ودور هذا القطاع في تعزيز التنمية الاقتصادية. في العام 2005، بلغت مساهمة القطاع في القيمة المضافة 2136.26 مليار دج، وتزايدت هذه المساهمة بشكل ملحوظ خلال الفترة المدروسة، حيث وصلت في عام 2014 إلى 8527 مليار دج، مسجلة نموًا بنسبة 299.15%[1].

وفيما يتعلق بمساهمة القطاع الخاص في الناتج الإجمالي المحلي، فإن مساهمته في القيمة المضافة تفوق مساهمة القطاع العام. خلال الفترة المدروسة، سجل القطاع الخاص زيادة في مساهمته بنسبة 310.63%، بينما سجل القطاع العام زيادة بنسبة 240.30%.

مقارنة بمساهمة القطاع الخاص، يظهر أن مساهمة القطاع العام هي متواضعة، وتتفاوت من نشاط اقتصادي إلى آخر، حيث يهيمن القطاعان على البناء والأشغال العمومية والنقل والمواصلات. يُعزى ضعف مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة إلى تناقص عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة نتيجة عملية الخصخصة التي اتبعتها الدولة، والتي جاءت نتيجة للتوجه نحو اقتصاد السوق، مما استدعى إصلاحات في الأنظمة والقوانين لتعزيز التجارة وتحريرها، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص[2].

يُظهر التحليل أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورًا بارزًا في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة، حيث تسهم بشكل كبير في القيمة المضافة خارج قطاع الوقود. نمو مساهمتها في القيمة المضافة خلال الفترة المدروسة يشير إلى قدرتها على تحفيز الاقتصاد وإثراء الناتج الاقتصادي. كما تبين الدراسة أن القطاع الخاص يلعب دورًا رئيسيًا في زيادة

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشريه المعلومات الاقتصادية والإحصائية، العدد 16، 2009، 53.

[2] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشريه المعلومات الاقتصادية والإحصائية، العدد 16، 2009، 53.

القيمة المضافة، مقارنة بالقطاع العام، مما يبرز أهمية إعطاء الأولوية لتعزيز دور القطاع الخاص ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في المجتمع.

خلاصة الفصل:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً حيوياً في بناء الاقتصاد الوطني، حيث تسهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي. من خلال تعزيز الابتكار والإبداع، تساهم هذه المؤسسات في توليد فرص العمل وتعزيز التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، تعزز مساهمتها في القيمة المضافة خارج قطاع الوقود الاقتصاد الوطني، مما يساهم في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز مكانة البلد على الصعيدين المحلي والدولي. في هذا السياق، يتبنى تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سياسة اقتصادية فعالة تسهم في تحقيق التنمية الشاملة وتوزيع الثروة بشكل أكثر عدالة في المجتمع.

الخاتمة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً في إنعاش القطاعات الاقتصادية في الجزائر من خلال توفير فرص العمل، وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال، وتعزيز التنافسية، وتنويع الاقتصاد، وتحسين الاستقرار الاقتصادي، ودعم التنمية المحلية، فتسهم هذه المؤسسات بشكل كبير في تقليل البطالة من خلال توفير فرص العمل المحلية، خاصة في المناطق الريفية. كما أنها تشجع الابتكار بفضل مرونتها وقدرتها على التكيف مع التغيرات السريعة في السوق، مما يؤدي إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة. إضافة إلى ذلك، تسهم في تعزيز التنافسية من خلال تقديم بدائل متنوعة وتحسين جودة المنتجات وخفض الأسعار، بتنوع أنشطتها تساعد في تقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية مثل النفط والغاز، مما يعزز من استدامة الاقتصاد. كما أنها تعمل على تحسين الاستقرار الاقتصادي من خلال تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق المختلفة، وأخيراً تدعم التنمية المحلية بتنفيذ مشاريع تعود بالفائدة المباشرة على المجتمعات المحلية، مما يعزز من البنية التحتية والخدمات الاجتماعية.

2-اختبار الفرضيات:

سنقوم فيمايلي باختبار صحة الفرضيتين المتعلقتين بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد.

-الفرضية الأولى: تم التأكد من صحة ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر العمود الفقري للاقتصادات في جميع أنحاء العالم، وتشكل جزءًا كبيرا من الأعمال التجارية وتلعب دورًا حيويًا في التنمية الاقتصادية والتوظيف.

-الفرضية الثانية: تم التأكد من صحة ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً حيوياً في بناء الاقتصاد الوطني، حيث تساهم بنسب ضعيفة في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال خلق فرص العمل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين الصادرات.

2- نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تمثلت فيما يلي:

- تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقليل معدلات البطالة من خلال توفير فرص عمل محلية.
- تشجع هذه المؤسسات على تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي الاحتياجات المتغيرة للسوق.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين جودة المنتجات وخفض الأسعار من خلال تقديم بدائل متنوعة.
- تساعد هذه المؤسسات في تقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية مثل النفط والغاز من خلال تطوير قطاعات جديدة.
- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق المختلفة.

– تسهم هذه المؤسسات في تحسين البنية التحتية وتعزيز الخدمات الاجتماعية من خلال تنفيذ مشاريع محلية.

–المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً حيوياً في بناء الاقتصاد الجزائري من خلال دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي.

–تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل وتعزيز التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، من خلال تعزيز الابتكار والإبداع.

– تزيد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع الطاقة في الاقتصاد الجزائري، مما يعزز الناتج المحلي الإجمالي ويرفع مكانة البلد على الصعيدين المحلي والدولي.

–تعتمد سياسة الدعم والتعزيز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على تحقيق التنمية الشاملة وتوزيع الثروة بشكل أكثر عدالة في المجتمع.

2–توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج السابقة تم التوصل إلى التوصيات التالية:

– ينبغي توفير المزيد من الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل حصولها على القروض والتمويل.

– يجب تعزيز برامج التدريب والتطوير لرواد الأعمال لزيادة مهاراتهم وقدراتهم الإدارية.

– ينبغي تحسين البيئة القانونية والتنظيمية لتشجيع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحمايتها.

– يجب تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم الابتكار والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– ينبغي تشجيع المبادرات التي تهدف إلى تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق المحلية والدولية.

– يجب توفير البنية التحتية اللازمة لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك خدمات الإنترنت والاتصالات.

3–أفاق الدراسة:

–تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري: رؤية مستقبلية.

–استراتيجيات التمويل المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

–تأثير السياسات الحكومية على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

–دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

–فتح أسواق جديدة: استراتيجيات تصدير وتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

–تحسين البنية التحتية الرقمية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

–استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: نحو اقتصاد متنوع ومستدام.

-تأثير التكنولوجيا الحديثة على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-دور التعليم العالي والبحث العلمي في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر

1-الكتب

-باللغة العربية

1.خباب عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.

2.حسين عبد المطلب الاسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002.

3.حمزة الشيخي، ابراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.

4.رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2014.

5.رابح هوادف، المقاولاتية والشباب واقع وآفاق، الطبعة الأولى، منشورات مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والانثروبولوجية، المركز الجامعي غيليزان، الجزائر، 2019.

6.سيد كاسب، جمال كمال الدين، المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات، ط1، مركز تطوير الدراسات والبحوث، جامعة القاهرة، مصر، 2007.

7.طاهر محسن الغالبي منصور، منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

8.عبد الرحمان كاسب عامر، جسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، دار كتاب للنشر والتوزيع، مصر، 2016.

9.علي السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المنشأة الصغيرة، ط3، دار غريب للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

10.فريد النجار، الصناعات والمشروعات الصغرى والمتوسطة، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2006.

11.فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

12.مالكولم شاووف، إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ترجمة طارق عبد الباري، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2009.

2-المجلات والنشريات

-باللغة العربية

13.بن حراث حياة، يوسفي رشيد، صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد الثاني، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2012.

14.جيلالي بوشارف، فوزية بوخبزة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 06، المجلد 04، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2014/01/31.

15.شوقي جابري، مصطفى قمان، السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة التنظيم والعمل، العدد 05، جامعة معسكر، الجزائر.

16.كروش نور الدين، سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بورصة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والقانونية، الجزائر، العدد 11، جانفي، 2014.

17.لقرع فايزة، طيبة عبد العزيز، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 20، المجلد 15، 2019.

18.ياسر عبد الرحمان، براشن عبد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل، الجزائر، 2018.

19.ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الإصلاحات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العالمي، العدد 03، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2007.

20.وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشريه المعلومات الاقتصادية والإحصائية، العدد 16، 2009.

3–المذكرات والاطروحات

–باللغة العربية

21.الياس عقال، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009.

22.خياري ميرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013.

23.رامي زيدان، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية: دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، جامعة دمشق، 2005.

24.عقبة نصيرة، فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.

25.قنديرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسير الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

26.فتيحة حناشي، البنوك السلامية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013.

27.مرزوقي نوال، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الإيزو 9000 و1400، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010.

4–ملتقيات وندوات

– باللغة العربية

28.أحلام منصور، أسيا بن عمر، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوادي، 06-07 ديسمبر 2017.

29.بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–متطلبات التكيف وآليات التأهيل–، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، المركز الجامعي سعيدة، 17-18 أفريل 2006.

30.رحايلية بلال، فرج شعبان، آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والتحديات، الملتقى الوطني للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية والتنويع الاقتصادي في ظل أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 25 أفريل 2017.

31.عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي، الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 05-06 ماي 2013.

32.محمد دينوري سالمي، أنور عيدة، مشاكل وصعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوادي، الجزائر، 06-07 ديسمبر 2017.

33.محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 25-26 ماي 2003.

34.محمد فتحي صقر، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، ورقة بحثية ضمن ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي الإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة، 19-22 جانفي 2004.

5–مواقع الكترونية

35.https://www.elbilad.net/national/%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D8%AF%D8%AF–

وزارة التعليـــــم العـــالـــي والبحـــث العلمـــي

جامعة الشاذلي بن جديد– الطارف–

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:

السنة الجامعية: 2023/ 2024

قســـم: العلوم الاقتصادية.

مذكـرة مقدمـة في إطـار متطلبات نيـل شهـادة المـاستر

تحـت عنــوان:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق إنعاش القطاعات الاقتصادية في الجزائر

تخصـص: اقتصاد نقدي وبنكي

من اعداد الطالبين:

- كبوشي محمد أكرم
- سدرة خيرة

تحت اشراف الدكتورة: قروي صباح

- لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الجامعية	الصفة
دحماني نور الهدى	أستاذ محاضر"ا"	جامعة الطارف	رئيسا
قروي صباح	أستاذ محاضر"ا"	جامعة الطارف	مشرفا ومقررا
عصماني مختار	أستاذ محاضر"ب"	جامعة الطارف	مناقشا